جامعة أمحمد بوقرّة - بومرداس

قسم العلوم السياسية

تخصص : إدارة محلية

دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبين :

- **فرادة سيف الدين**
- **معرفي رضا**

إشراف الأستاذة:

- **عياش خديجة**

الّسنة الجامعيّة: 1441هـ-1442/2020-2021مـ

شكر وعرفان

من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق

الحمد لله رب العالمين و الشكر له سبحانه و تعالى أولا الذي أعاننا على القصد ، و رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم

و أمدنا بالعزيمة و الإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع ، و بعد الصلاة و السلام على نبينا ورسولنا محمد صلى الله عليه و سلم .

فإننا نتقدم بالشكر الخالص إلى أستاذة الكريمة " عياش خديجة" لقبولها الإشراف على هذا العمل المتواضع، وعلى نصائحها و توجيهاتها القيمة .

لاسيما جزيل الإحترام و التقدير لأعضاء لجنة المناقشة و هذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة .

إهداء

"بسم الله الرحمن الرحيم "

إلى

من جنتي تحت قدميها أمي أطال الله في عمرها
ورزقها أياما سعيدة

و سر نجاحي و نور دربي ..... والدي

إلى إخوتي و سندي " ابتسام(سلين ، نهال) ، سهام،
غلام الله ، ياسمين"

إلى أصدقائي

إلى كل الأساتذة الذي مررت بهم في مساري الدراسي

إلى زملائي و أصدقائي الذين جمعتني بهم الدراسة في
كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو

إلى جميع الزملاء العاملين معي في سلك المديرية
العامة للأمن الوطني

فرادة سيف الدين

إهداء

من كل أعماق قلبي أهدي هدا العمل المتواضع إلى :

أبي حبيبي وسندي في هده الحياة،ولدي زرع في داخلي طموحا يدفعني نحو الأمام إلى مستقبل ناجح،فاللهم عن كل قطرة عرق نزلت من أبي سعيا لرزقنا،فأرفع بها درجته في الجنة ،وحرم عليه حر الاخرة ياكريم و أسقه شرب الهناء من يد نبيك و حبيبك.

أمي كنزي الحقيقي والجنة التي خلقها الله لأجلي،و لتي مهما قلت وحاولت فلن أوفي حقها،التي لطالما أمنت بي و قدراتي، والتي رافقتني دائما بدعائها فاللهم إرزقني بر والدتي،وأدمها لي نعمة و منيها بالصحة و العافية ،وأدخل البهجة علي قلبها ،ورحمها في الدنيا و الاخر،و إجعلها من أصحاب الجنة

إلى **من قسموني الحلو والمر في هذه الحياة إخواتي**

(كريمة ، أمال ، سعاد ، إيمان ، ورميسة) وإلى أخي منير

الى كل من يحمل لقب معرفي

الى من سنتدني وكانت سند معي في جميع الحالات "**ريان**".

إلى **كل** من قدم لي يد العون و المساعدة طيلة مدة إنجاز هذه المذكرة ،وكل من أحبني أحبكم في الله

رضا معرفي

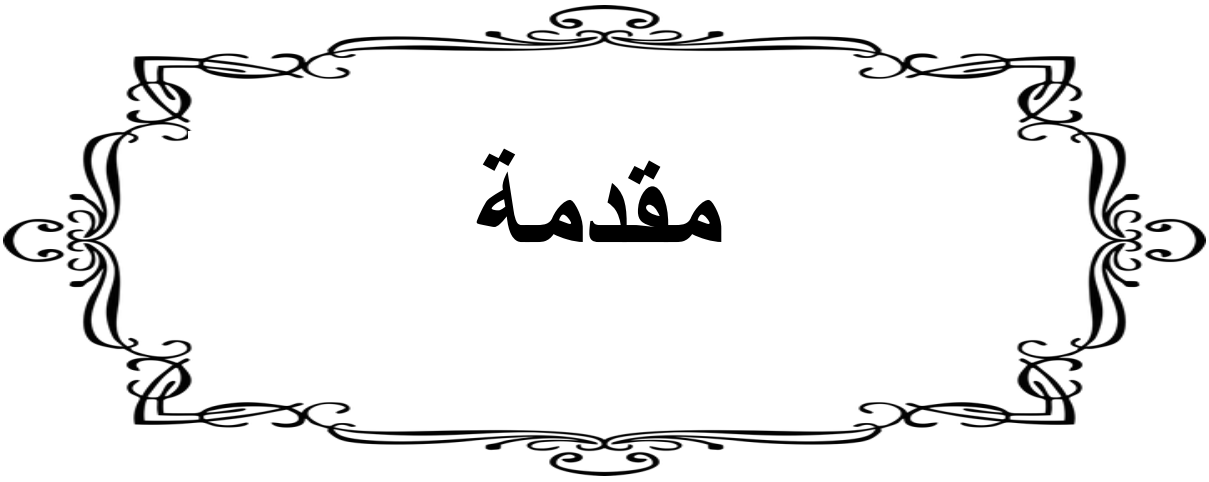

مقدمة

مقدمـــــــــة:

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة هائلة في جل المجالات العلمية و التكنولوجية اوجب هذا التقدم التوجه نحو الاستفادة من التقنيات الالكترونية في كافة المجالات و نتيجة لاستخدام الحاسوب الآلي و سائل الاتصال و الانترنت كان لابد من المنظمات و الإدارة من استخدام أحدث الأنماط الإدارية التي تتماشى مع تلك التطورات و التي تعرف بالإدارة الالكترونية .

و تمثل الإدارة الالكترونية أداة جديد في يد الدول لعصرنة المرافق و تطوير أنظمتها التقليدية ، لاسيما في مجال محاربة الفساد . حيث يساهم التطور التكنولوجي في شكل كبير في مكافحة الفساد الإداري من خلال اعتماد الإدارات على تقنيات تكنولوجيا الإعلام في كل التعاملات الإدارية التي تسهل في تقديم الخدمات في اقصر وقت ممكن ، بعيدا على كل الشبهات المتعلق بالفساد التي كانت سائدة في الإدارة التقليدية كمشكل البيروقراطية و انعدام الشفافية و الرشوة و غيرها من مظاهر الفساد الإدارة المنتشرة بكثرة

و تعد الجزائر من بين الدول التي بادرت في تطبيق الإدارة الالكترونية حرصا منها على الاستفادة من مميزاتها بهدف رفع إنتاجية و كفاءة قطاعاتها و تقديم خدمات أفضل للمواطن و توفير المعلومة المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب و كذا التقليل من الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية.

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع الإدارة الالكترونية أهمية بالغة لما لها من دور و اثر في تطوير العمل الإداري و مكافحة الفساد الإداري ، الذي تعاني منه الكثير من الدول . و من خلال هذه الدراسة سنعالج موضوع العلاقة بين الإدارة الالكترونية و الفساد الإداري في الجزائر خاصة لتكون نتائج هذه الدراسة كإضافة يستفيد منها الباحثون و الدارسون المتخصصون في الإدارة والمهتمون في هذا المجال .

أسباب اختيار الموضوع :

تعددت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية يمكن توضيحها فيما يلي :

الأسباب الذاتية : لطالما كانت الإدارة الالكترونية إحدى أهم المواضيع التي أردنا تناولها منذ ولوجنا عالم العلوم السياسة، لما لها من دور كبير في تحريك الإدارة و الدفع بها نحوى سير أفضل و رغبة منا في توعية الرأي العام عموما و نخبوي خصوصا حول الأهمية البالغة للإدارة الالكترونية ، أردنا تناول هذا

الموضوع بالرغم من صعوباته خاصة في ظل شح المراجع المرتبطة بالموضوع ، و من الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع هي محاولة إثراء القاعدة المعرفية الوطنية لمراجع جديدة حول الإدارة الالكترونية و دورها ف محاربة الفساد الإداري و يتمثل هذا المرجع في مذكرتنا هذه .

الأسباب الموضوعية : أصبحت التكنولوجيا اليوم متغلغلة في جميع جوانب الحياة و لم تسلم الإدارة من ذالك حيث أصبح من اللازم العمل على تطوير و عصرنة القطاع الإداري ، بما هو يتناسب مع المتغيرات الحاصلة و هذا ما أصبح يعرف بالإدارة الالكترونية هذا الأخير افرز عدة منافع خاصة تلك المتعلقة بمحاربة الفساد الإداري و ذالك من خلال توفير آلية للرقابة الالكترونية

إشكالية الدراسة :

تعتبر الإدارة الالكترونية نتيجة الثورة المعلوماتية ، و ثورة الاتصالات الحديثة بما فيها من تزايد لاستخدام الكمبيوتر و شبكة لاتصال و تطبيقاتها و تسعى العديد من الدول و المؤسسات لتطير أعمالها و الاستفادة من التقدم العلمي و استخدامها في انجاز جميع الإعمال و المعاملات الإدارية ، و توظيفها كإلية فعالة في محاربة الفساد الإداري ، و على ضوء هذه المعطيات و في ظل التجربة الجزائرية في الإدارة الالكترونية نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري في الجزائر؟

و تتجزأ الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

– ما مفهوم الإدارة الالكترونية ؟

–في ما يتمثل الفساد الإداري و ما هي مظاهره ؟

– فيما تكمل آليات و أساليب الإدارية الالكترونية في مكافحة الفساد الداري في الجزائر ؟

فرضية الدراسة :

الإجابة عن إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضية التالية :

تعتمد الإدارة الالكترونية في الجزائر على تقنيات و آليات تكنولوجية حديثة تساعدها في تخفيف من مشاكل الفساد الإدارة البيروقراطية و رشوة وغيرها من مظهر الفساد.

أهداف الدراسة :

يهدف الموضوع من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية و مدى مساهمتها في ترقية الخدمات العمومية بالإضافة إلى التعرف على ظاهرة الفساد الإداري و مظاهره و معرضة دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر .

أدبيات الدراسة :

كما سبق و ذكرنا فقد واجهتنا صعوبات في جمع المراجع و ذالك لشح المراجع التي تناولت هذا الموضوع و عليه فقد اعتمدنا على مجموعة من المراجع نذكر البعض منها :

كتاب " الإدارة الالكترونية و التسويق الالكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة " ، الكاتبان غسان الطالب و راكز الزعاير حيث سعى هذا الكاتب إلى التطرق إلى مفهوم الإدارة الالكترونية و التسويق الالكتروني مع إبراز مميزاتهما التي تمنحانها على غرار إدارة الوقت بالإضافة إلى توقيت الأعمال ليعرج الكاتب في الأخير إلى ما أصبح يعرف اليوم بالحكومة الالكترونية و خصائصها و دوره في الدفع بعجلة النمو .
كتاب " الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية للكاتب محمود محمد معابرة أين تناول فيه موضوع الفساد الإداري من خلال محاولة التطرق الى مفهومه و أنواعه إضافة إلى أدواته و طرق علاجه مقارنة بالشريعة الإسلامية مع إبراز مدى اهتمام الإسلام بهذا الموضوع.
مقال للباحث عاشور عبد الكريم بعنوان "دور الحكم الالكتروني لمكافحة الفساد الإداري : الولايات المتحدة الامريكة كنموذج " و من خلاله عالج الباحث دور الإدارة الالكترونية للحد من الفساد الإداري في الإدارة العمومية الأمريكية.

حدود الدراسة:

- حدود مكانية: الجزائر .
- المجال ألزماني : يقتصر هذا البحث على دراسة دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري من سنة 2010 إلى غاية السنة 2020.

منهج الدراسة :

إن المنهج المتبع لدراسة موضوع البحث هو :المنهج التحليلي و هو طريقة لدراسة الظواهر او المشكلات من خلال التحليل بطريقة عليمة و بهدف الوصول الى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية و قد تم استخدامه في هذه الدراسة من خلال تحديد مفهوم الإدارة الالكترونية و الفساد الإداري و أنواعه و مظاهره بالإضافة إلى تحديد أساليب الإدارة الالكترونية فمكافحة الفساد الإداري في الجزائر .

- تقسيم الدراسة :

جاء تقسيم الدراسة في شكل فصلين، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيم للدراسة ، فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث المبحث الأول يسمى ماهية الإدارة الالكترونية من تعريف ، نشأة ، عناصر ، أهداف ووظائف الإدارة الالكترونية ، الانتقال إلى الإدارة الالكترونية، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم الفساد الإداريّ، انواعه ، مظاهره ، أسبابه ثم أثاره .

أما الفصل الثاني فعنون بعنوان الإدارة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري . و تم تقسيمه إلى مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول الخدمات الالكترونية كإستراتيجية في مكافحة الفساد الإداري ، أين تم التطرق إلى مفهوم الخدمات الالكترونية و دورها في مكافحة الفساد الإداري ، أما المبحث الثاني فتناول ميكانيزمات الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر تطرقنا إلى الرقابة الالكترونية كآلية لمحاربة الفساد الإداري ، اثر الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري .

الفصل الأول

الفصل الأول:

الفصل الأول : الإطار لمفاهيمي للدراسة

أكد البحث العلمي في المجالات الإدارية أهميته من ناحية السعي الدائم إلى تطوير النظم الإدارية، و رفع الكفاءة لتقديم مستوى أفضل من الخدمات، حيث سعى الباحثون دائما إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الإدارة، و يعد الفساد الإداري أبرز هذه المشكلات، فهو يمثل آفة اجتماعية و أخلاقية تطرح العديد من العراقيل لتقدم الإدارة ، و إلى جانب الفساد الإداري فإن الإدارة التقليدية تعاني من قصور في مواجهة التطورات الاجتماعية و السياسية، بالإضافة إلى عدم القدرة على مواكبة تطلعات المواطنين و المنظمات و الشركات، و مع التطورات الحاصلة اليوم في تكنولوجيات المعلومات و الاتصال، فقد أصبحت الإدارة الإلكترونية تفرض نفسها كحل مناسب و فعال لمواجهة التحديات الجديدة، فهي تعد البديل الأمثل للإدارة التقليدية التي أثبتت فشلها الذر يع في التعامل مع ظاهرة الفساد الإداري ، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار ألمفاهيمي لكل من الإدارة الإلكترونية و الفساد الإداري بحيث قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان ماهية الإدارة الإلكترونية ثم المبحث الثاني ماهية الفساد الإداري.

المبحث الأول : ماهية الإدارة الالكترونية.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال عاملا قويا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و اثر التقدم العلمي و انتشار شبكة الانترانت في انجاز الإعمال و تسيير الإدارات، مما أدى إلى ظهور نموذج و نمط جديد من الإدارة، و هو ما يعرف بـ " الإدارة الالكترونية " .

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث معالجة الجوانب المتعلقة بنشأة الإدارة الالكترونية وضبط مختلف ما قدم حولها من تعريف بالإضافة إلى عناصرها وخصائصها و التطرق إلى أهم أهداف الإدارة الالكترونية ووظائفها.

المطلب الأول : مفهوم و نشأة الإدارة الالكترونية .

الفرع الأول : مفهوم الإدارة الالكترونية :

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات الإدارة الحديثة ، فقد اختلف المفكرين و المختصين في تعريفها ، فتعددت التعريف لهذا المفهوم ، من أهمها نجد ما يلي:

يمكن تعريف الإدارة الالكترونية بأنها منظومة الكترونية متكاملة تهدف الى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسوب و ذالك بالاعتماد على نظم معلوماتية تساعد في اتخاذ القرار الإدارية بأسرع وقت و اقل التكاليف.

كما تعني " تحويل كافة الأعمال و الخدمات الإدارية التقليدية (الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق) إلى أعمال خدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية و دقة متناهية باستخدام تقنيات الإدارة و هو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق " [1] من خلال تفعيل تقنية المعلومات و الاتصال لتحويلها الى صيغة الكترونية ، لتقيم الخدمات الحكومية إلى أفراد بكفاءة عالية و من اجل الحصول على خدمات أكثر شفافية و سرعة .

و تعرف أيضا " باستخدام خليط من التكنولوجيا لأداء العمال و الإسراع بهذا الأداء و أيجاد آلية متقدة لتبادل المعلومات داخل المنظمة و من بينها و بين المنظمات الأخرى و العملاء "[2]

و هي " منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال و المعاملات التي تتم بين طرفين او أكثر من الأفراد و المنظمات ، استخدام كل الوسائل التكنولوجية مثل البريد الالكتروني ، او الفاكس ، او التبادل الالكتروني للمستندات و النشرات " [3]

---

[1].مصطفى يوسف كافي ، **الإدارة الالكترونية : إدارة بلا أوراق – إدارة بلا مكان ، إدارة بلا زمان – إدارة بلا تنظيمات جامدة** ، دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر ، سورية ، 2011 ، ص 54.

[2]احمد محمد غنيم ، **الإدارة الالكترونية أفاق الحاضر و تطلعات المستقبل** ، ط1 ، المكتبة العصرية للنشر ، مصر 2004 ص 30.

[3]حسين بن محمد ، **الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق** ، ط1 ، المؤتمر الدولي للتنمية ، قاعة الملك فيصل ، 2009،ص5 .

كما تعرف الإدارة الالكترونية بأنها " مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الانترنت و الاتصالات الالكترونية ، عبر جميع طبقات و مستويات الحكومة لتقيم الخدمات و المعاملات للأفراد و الحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر و سهولة " [1]

يعرف البنك العالمي الإدارة الإلكترونية على أنها: " استخدام لتكنولوجيا ت المعلومات (مثل الشبكات واسعة النطاق، والانترنت ، والحواسيب)، من قبل الوكالات الحكومية، و التي لديها القدرة على تحويل العلاقات مع المواطنين و الشركات و غيرها من أدوات الحكومة .[2]

" و يمكن تقسيم هذا المصطلح إلى مقطعين أساسيين . احدهما " الإدارة " وهو يعبر عن نشاط انجاز الأعمال و المعاملات من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة بينما يقصد بالمقطع الثاني "الالكترونية " بأنه نوع من التوصيف كمجال لأداء النشاط في المقطع الأول ، حيث يتم أداء هذا النشاط من خلال استخدام الوسائل و الوسائط الالكترونية المختلفة " [3]

وكذا يمكن وصف الإدارة الالكترونية بأنها منهجية جديدة ونمط جديد من الفكر والممارسة الإدارية الذي يتبنى معطيات عصر المعلومات والمتغيرات السريعة ويستوعب تقنيات متجددة ويطبق آلياته الفعالة، و هي عبارة عن فكر جديد يخالف البناء الفكري للإدارة التقليدية الذي ساد في عصر الثورة الصناعية.

باختصار يمكن قول إن الإدارة الالكترونية عموما يقصد بها استخدام مختلف الأساليب التكنولوجية الحديثة من اجل زيادة الفعالية في الأداء وسرعة في التواصل وتقديم الخدمة.

---

[1] محمد متولي ، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الدول العربية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من) 24-26 افريل 2003) ، ص 18

[2] Paul G NIXON, Vassiliki N KOUTRAKOU, "E-government in Europe", Routledge, 2007, P: 02.

[3] فاطمة بن ناصر بن احمد اليساري، واقع و معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز دراسة الطالبات بجامعة الإمام حمد بن سعود الاسلامية ، بحث تكميلي مقدم لقسم التربية بكلية العلوم الاجتماعية لنيل درجة الماجستار في التربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2011 ، ص 12.

وهي استراتيجية إدارية لعصر المعلومات التي تعمل على تحقيق خدمات افصل للمواطنين والمؤسسات واستغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من اجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

الفرع ثاني: نشأة الإدارة الالكترونية.

يتسم العصر الحديث بالتقدم العلمي والتكنولوجي وعصر العولمة، وظهرت فيه العديد من الممتلكات المعبرة عن هذا التقدم، من بينها الإدارة الالكترونية، التي تعتبر كنمط إداري متطور يستخدم منجزات التقنية في تطور العمليات الإدارية.

يرجع العديد من المختصين إلى أن نشأة الإدارة الالكترونية تعود إلى حوالي النصف الثاني من القرن الماضي، أين أدمج استعمال الهاتف والفاكس والأرشفة الآلية في تسيير الإدارة العمومية، بينما يرى الغالبية من هؤلاء على أن التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الالكترونية تزامن مع اختراع الحاسوب وإدماج برامج تداول المعلومات عبره، ثم رقمنة الخدمات من منتصف التسعينيات.

كما يعود ظهور الإدارة الالكترونية إلى التحول السريع للتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية وانتشار شبكة الانترنت.

ورأت بعض الدراسات أن مصطلح الإدارة الالكترونية ظهر مع بداية اهتمام الحكومة وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل، وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبتالي فالإدارة الالكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر

المعرفة، كما أن الطبيعة التحويل القوية لهذه التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل معها الناس، ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ويتواصلون في شتى بقاع العالم.[1]

بعد التطبيق الرسمي للإدارة الالكترونية بالظهور في أواخر العام 1995 بولاية فلوريده الأمريكية في هيئة البريد المركزي، من خلال الحاسوب دون الذهاب إلى المؤسسة.

[1] ياسين سعد غالب، **الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005، ص3

و من ثم الإدارة الالكترونية هي محطة للتقدم في المجالات التقنية و المعلومات، و هو ما جعل الإدارات الحكومية و دوائرها صنع القرار تعتمد وسائل تقنية مطورة تساعدهم في انجاز المهام و تنفيذها على أكمل وجه، و على الصعيد التجارب العالمية جاءت المبادرة الأمريكية في مجال الإدارة الحكومية ، و تبعها بعد ذالك آخرين مثل المملكة المتحدة ، النمسا خلال العقد الأخير من القرن الماضي. [1]

المطلب الثاني : عناصر و خصائص الإدارة الالكترونية

الفرع أول : عناصر الإدارة الالكترونية .

للوصول إلى إدارة الكترونية ناجحة ، لابد من توفر عناصر أساسية في أي مؤسسة يمكن إجمالها فيما يلي:

العنصر التقني: و يتمثل في :

عتاد الحاسوب من أجهزة و طابعات و غيرها .

البرمجيات أي برامج أداة النظام ، برامج ، تطبيقات و برامج التجارة الالكترونية.

الشبكات كشبكة الانترانت .

العنصر البشري : حيث يعتبر صناع المعرفة من خبراء و مختصين المحور الرئيسي و رأس المال الحقيقي لأي مشروع

الضوابط الحاكمة : حيث قبل تطبيق الإدارة الالكترونية في أي مجتمع لابد من مراعاة ثوابته من دين و قانون و ثقافة .

الأنظمة : و تشتمل على :

– **الأنظمة التشريعية** : و هي الضوابط الأزمة لتنفيذ أعمال الإدارة الالكترونية و السيطرة على التجاوزات غير المرغوبة [2]

[1] عاشور عبد الكريم، دور الالكترونية في ترشيد الخدمة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ، مذكرة مقدمة استكمالا لمطالبات الحصول على شهادة الماجستار في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2010، ص 12

[2] قوقل محمود حسن،**الحكومة العربية الالكترونية ،** ندوة الحكومة الالكترونية الواقع و التحديات، مسقط سلطة عمان،2003، ص 09.

الأنظمة القاعدية : تشمل الأنظمة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تلعب دور كبير في تحديد نمط الإدارة الالكترونية و كيفية عملها و متطلباتها [1]

للوصول إلى إدارة الكترونية ناجحة و تحقيق الأهداف المرجوة لكل مؤسسة لابد من توفر كل العناصر المذكورة ، فهي تعد أساسا مهما لتطبيقها .

الفرع الثاني : خصائص الإدارة الالكترونية.

تتمتع الإدارة الالكترونية بجملة من الخصائص السمات التي تميزها عن غيرها من الإدارة التقليدية ، نذكر منها :

- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي المعاملة و العمل عن بعد بلا حدود فهي إدارة بلا مكان .
- عدم وجود وثائق ورقية و استبدالها بوثائق الكترونية فهي إدارة بلا أوراق تتكون من الأرشيف
- الالكتروني و المذكرات الالكترونية و البريد الالكتروني و الرسائل الصوتية [2]
- الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تحويلها لتكون الوسط الأساسي للعمل .
- زيادة سرعة التعاملات .
- تقليص النفقات حيث أدى استخدام الانترنت إلى تقليل عدد الموظفين .
- السرية و الخصوصية .
- إدارة بلا زمان إذ تستمر 24 ساعة ، الأمر الذي ينهي معانات الأفراد في طابور الانتظار [3]

مما سبق يمن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الالكترونية كالأتي :

زيادة الإتقان : إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري و التغير التنظيمي تمثل منعرج حاسم في شكل المهام الأنشطة الإدارية و التقليدية و تنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات الدقة والوضوح في انجاز المعاملات

---

[1] ابو معايض و يحي محمد ، الحكومة الالكترونية في المؤسسات العامة ، رسالة ماجستار ، جامعة الملك سعود ، الرياض السعودية ، 2004، ص 135.

[2] اجيلالي بوزكري ، الإدارة الالكترونية في المؤسسات لجزائرية واقع وأفاق ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير .جامعة الجزائر 03، 2016، ص 45.

[3] عبد كريم عاشور ، مرجع سابق ، ص 18.

تخفيض التكاليف: إذا كانت الإدارة الالكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول ، فان انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية بعد سيوفر ميزانيات مالية ضخمة ، حيث لم تعد الحاجة لتلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير .

ج-تبسيط الإجراءات: أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات و قدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط و سريع.

د-تحقيق الشفافية: فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية ، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات"" إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن و مؤسسات المجتمع المدني ،من جهة و السلطات المسؤولية عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى ، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية [1]

المطلب الثالث: أهداف و وظائف الإدارة الالكترونية .

المطلب الثالث : أهداف و وظائف الإدارة الالكترونية

الفرع الأول: أهداف الإدارة الالكترونية.

تسعى الإدارة الالكترونية لتحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستخدام الأمثل لتقنيات المعلومات و الاتصال ، و ذلك قصد تطوير الإدارة نفسها و تحسين العلاقة بينها و بين المتفقين و تتمثل هذه الأهداف في ما يلي :

- تحسين مستوى الخدمات و تحقيق العصرنة و إلغاء سلبيات الإدارة الكلاسيكية من خلال توفير لبيانات و المعلومات في إطار استخدام التقنيات الحديثة.

[1] احمد درويش ، **الشفافية و النزاهة حلمنا القادم** ، نشرية تكنولوجيا الادارة ، العدد 8 ، فيفري – مارس 2007، وزارة الدولة للتنمية الادارية ، مصر ، ص 03.

-..تخفيف التكاليف بحيث يمكن الأفراد من الحصول على معلومات التي تلزمهم للحصول على خدمة معينة عن طريق شبكة الانترنيت و بأقل تكلفة مقارنة بتكاليف انجاز بعض الوثائق الإدارية في الشكل الكلاسيكي .

- التقليل من التعقيدات الإدارية من خلال التقليل من بيروقراطية الإدارة و اختصار مراحل انجاز المعاملات حيث يمكن لكل شخص الحصول على معلومات معينة من وقت قصير من خلال شبكات الإدارة لالكترونية التي تقلل من التعقيدات التي يمر بها أو يسلكها القرار أو الوثيقة أو المعاملات الخاصة بالأفراد [1]

- محاولة إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية لتحسين الأداء الإداري من خلال كسب الوقت والتقليل في التكلفة

- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي [2]

- الانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات ، ومن الإدارة المباشر وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد ، ومن إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي و الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي[3]

- تحويل الأيادي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيادي عاملة لها دور أساسي لتنفيذ مشاريع الإدارة ،عن طريق إعادة تأهيل لمواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسات و الاستغناء عن الموظفين الغير الأكفاء و تقليل معوقات اتخاذ القرار ، عن طريق توفير بيانات أو ربطها بدوائر صنع القرار [4]

- محاولة إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية الخالية لتحسين الأداء الإداري و التقليدي المتمثلة في كسب الوقت و التقليل من التكفل اللازم لانجاز المعاملات ، وفق تصور مفهوم الإدارة الالكترونية .

---

[1] لمياء خزار، الحكومة الالكترونية ، أطروحة نيل شهادة الدكتورة علوم في القانون، تخصص قانون اداري وإدارة عامة ،2017-2018،ص 51.

[2] محمد سمير احمد ، **الإدارة الالكترونية** ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص73.

[3] د فرطاس فتيحة ، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطن ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 15 ، المجلد 02، جامعة الجيلالي بونعامة ، ميس مليانة ، 2010، ص315

[4] بدر بن محمد المالك ، الأبعاد الإدارية و الأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية ، رسالة ماجستار في العلوم الإدارية ، قسم العلوم الادارية ، **جامعة نايف العربية للعلوم الامنية** ، الرياض ، 2007، ص13.

– إعادة النظرة في الموارد البشرية المتاحة ، و العامل على رفع الكفاءات و المهارات تكنولوجيا لربط الأهداف المنشودة للإدارة الالكترونية كالأداء و التطبيق .

– إلقاء عامل العلاقات المباشرة بين طرفي المعاملة او التقليل منه إلى أقصى حد ممكن.

– تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية و في خلال أربع و عشرون ساعة في اليوم و طيلة أيام الأسبوع بما في ذالك الإجازة الأسبوعية.

– تقديم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و تحريرها لكي تستجيب و متطلبات الخدمة اللازمة بالحجم و النوعية لتحقيق الخدمات الإدارية اللازمة.[1]

الفرع الثاني : وظائف الإدارة الالكترونية:

تشمل الإدارة الالكترونية مثلها مثل الإدارة التقليدية أربعة الوظائف مهمة التي تستند عليها الإدارات في أداء مهمتها المنوط لها و تمثل هذه الوظائف المرتكزات الأساسية في الإصلاح الإداري، وتغييرا جذريا في أساليب الإدارة التقليدية، وتشمل هذه الوظائف ما يلي: التخطيط الالكتروني، التنظيم الالكتروني، القيادة الالكترونية و الرقابة الالكترونية:

أ – **التخطيط الالكتروني:** و هو العملية التي تسمح بتحديد الأهداف المرجوة و الوسائل الأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف ، و تقوم عملية التخطيط على عدة مراحل تتلخص في : تحديد الأهداف ، تحديد الوسائل و الإمكانيات ، توزيع الخطة على الأعوان العموميين و الإدارة الفرعية متابعة الخطة و تقويمها[2]

و قد لا يختلف التخطيط الالكتروني من حيث التحديد العام عن التخطيط التقليدي و ذالك لان كلاهما ينصب على وضع الأهداف و تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف، إلا أن التخطيط

[1] خالد ممدوح ابراهيم ، **الادارة الالكترونية الاسكندرية** ، الدار الجامعية ، 2010/ ص 51-52.

[2] د . فرطاس فتيحة ن **مرجع سابق** ، ص 308.

الالكتروني هو عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة ، الآنية ، قصيرة أمد ، قابل لتطوير المستمر خلافا عن التخطيط التقليدي الذي يحدد الأهداف من اجل تنفيذها في السنة القادمة.[1]

ب – التنظيم الالكتروني: إذا كان التخطيط هو الأكثر ارتباطا بالزمان من حيث وضع الخطة المتعلقة بما تسعى إليه الإدارة من أهداف و تحديد للوسائل فان التنظيم هو أكثر ارتباطا بالمكان من حيث الهيكل التنظيمي [2]، فهو يرتب الأنشطة بطريقة تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة.

و إن التنظيم هو عملية إدارية تهتم بتحديد المهام و المسؤوليات و توزيع الصلاحيات على الأفراد و تخصيص الموارد، و كذا التنسيق بين الأنشطة و الأقسام من اجل انجاز الأعمال بشكل فعال.[3]

ج – التوجيه الإداري : يعتمد التطبيق الكفء للتوجيه الالكتروني على استخدام شبكات الاتصال الالكترونية المتقدمة ، كشبكة الانترنت ، بحيث يتم انجاز كل عمليات التوجيه من خلالها .

د – الرقابة الالكترونية: و تلعب دور رئيسي في التأكد أن التنفيذ تيم وفق ما هو مخطط له و من دقة الاتجاه نحو تحقيق الأهداف، وعليه فالرقابة في ايطار الإدارة الالكترونية هي متابعة قياس الأداء المحقق و نتائج الأعمال و مقارنة ذالك بالأهداف المخططة مسبقا و التحقق من مما إذا كان كل شيء يحدث طبقا إلى نقاط الضعف و الأخطاء قصد معالجتها و منع حدوث تكرارها [4] تساهم كل هذه الوظائف في انجاز مهام الإدارة الالكترونية بشكل فعال تمكنها من الوصول إلى أهدافها المحددة.

---

[1] د. محمد محمود المكاوي ، **الإدارة الالكترونية** ، دار الفكر و القانون ، 2011، ص 137.

[2] نفس المرجع، ص 143.

[3] صالح مهدي محسن العامري ، طاهر محسن ، منصر الغالبي ، **مبادئ الإدارة و الإعمال** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، مكان الاردن ،2010،ص30

[4] فرطاس فتيحة ، **مرجع سابق** ، ص 310

الشكل :وظائف الإدارة الالكترونية

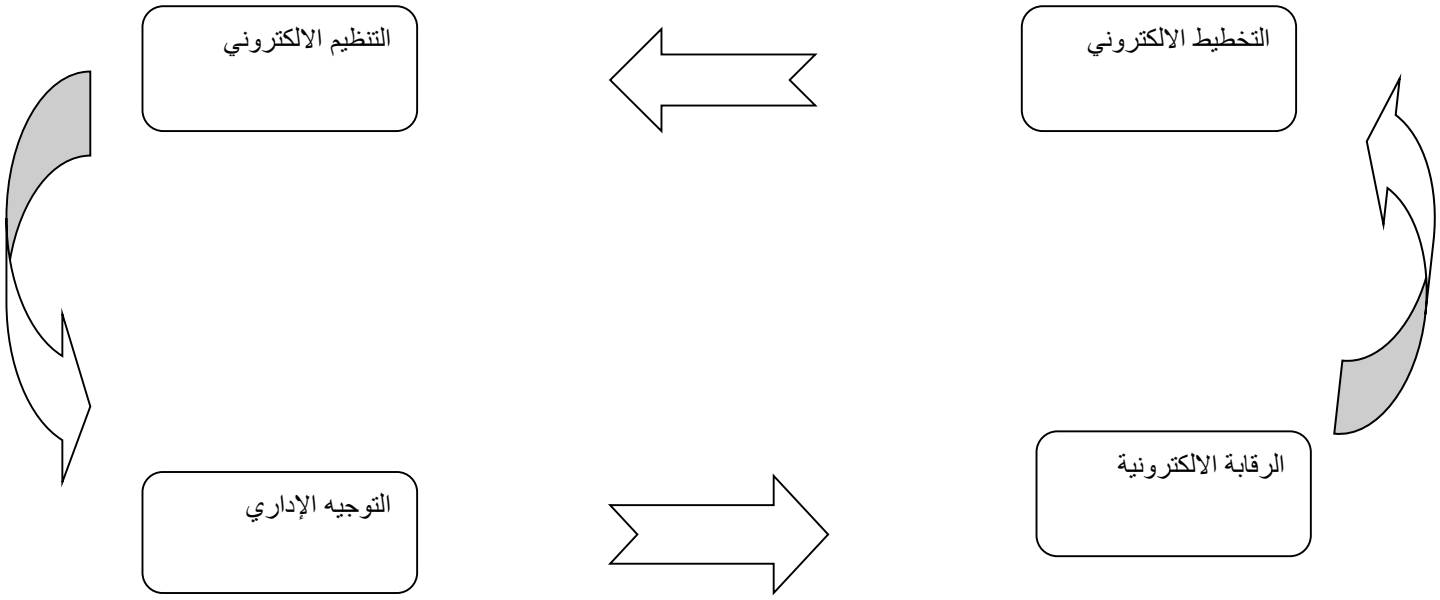

المصدر: عبان عبد القادر، 2016 ، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر–دراسة سوسيولوجية ببلدية الكالتوس العاصمة– مذكرة الدكتوراه ل م د، علم الاجتماع، . تخصص إدارة الأعمال، جامعة بسكرة، ص . 83

المطلب الرابع : الانتقال إلى الإدارة الالكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية شأنها شأن أي مشروع أو برنامج نابعة من دوافع و أسباب واقعية تجعلها الخيار الأمثل أمام الدول و الحكومات، كما تحتاج في تطبيقها إلى مجموعة من المتطلبات لتهيئة البيئة المناسبة لها و ضمان تحقيق الأهداف المسطرة، و يكون ذلك عبر مراحل معينة تسمح للمشروع بالتطور تدريجيا، و سوف نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على هذه المعطيات الأساسية لتحقيق مشروع الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول : دوافع التحول للإدارة الإلكترونية.

مهد لقيام الإدارة الإلكترونية العديد من الدوافع التي تعد بمثابة مسببات تقود في النهاية نحو التحول إليها، و من بين أهم هذه الدوافع ما يلي:

أولا: عامل الزمن: طالما كان عنصر الزمن عقبة كبرى أمام الشركات والمؤسسات التي تخوض غمار المنافسة عالميا أو محليا بصدد تقديم منتجاتها، فتقديم منتج جيد ليس كل شيء في ظل تسابق المنافسين إلى تقديم منتج أفضل، فثم عنصر أخر كثيرا ما حسم المنافسة لصالح إحدى الشركات والمؤسسات، ألا وهو الزمن . فإن توافرت فرضية أن الجميع جودوا بمنتجاتهم، فإن ن من يصل بمنتجه أولا هو الذي يحوز قصب السبق، وعندما تسعى أي دائرة إلى كسب سباق السرعة، و ترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من تطبيقات التقنية، والانطلاق إلى أفاق الإبداع التقني الذي يقدم لها حلولا جديدة كل يوم لاختصار مزيد من الزمن، وتسيير اتخاذ قراراتها انتهاء ،وتعميمها بالسرعة المطلوبة، وانجاز معاملاتها في الوقت المناسب، إذ ليس هناك إدارة يمكنها العمل بمعزل عن التقنية، حتى ولو لم تكن في دائرة التنافس، فلا احد يمكنه التضحية بعنصر الزمن.

ثانيا: قفزة الحاسوب : بقدر ما أدهش العالم ظهور الحاسوب في الخمسينات القرن الماضي، بقدر ما تلاشت تلك الدهشة سريعا أمام التطورات السريعة و القفزات المتتالية التي قفزتها تلك التقنية، حتى شهدت الثمانيات الميلادية من القرن الماضي ولادة الجيل الرابع من الحواسيب الذي عرف بالحاسوب الشخصيpc ،مما جعل الحاسوب في متناول أيدي الجميع، لقد نجحت تطبيقات التقنية بالفعل في تحقيق انجازات لم تكن متصورة فأتاحت إمكانية التعلم عن بعد، عبر اقتناء برامج ومناهج أرقى، وانعكست تقنية الحاسوب

على نظريات الإدارة والمفاهيم الإدارية التي بدأت تخرج من وضعها الاستاتيكي القديم، فبدأت الآلات تتوب عن الإنسان في كثير من مواقع العمل..

ثالثا: تطور الاتصالات: ونعني هنا الاتصالات الالكترونية التي مرت بطفرة هائلة، جعلت كل ما تحتاج إليه دوائر الإدارة سواء الحكومية منها أو الخاصة في متناول الأيدي، بازدهار تكلفة وأقل جهد عبر دول العالم، الأمر الذي كان يحتاج في وقت سابق إلى إنفاق ما لا حصر له من التكاليف الباهظة، بالإضافة إلى الوقت الذي كان يستغرقه انتقال المعلومات، مما يجعل بعضها غير فائدة في حال تجاوز وق ت انتقالها . إن تقدم التقنية شبكة الاتصالات والانترنت عزز بقوة فكرة تحول الإدارات إلى تعميم.[1]

رابعا :تزايد الضغط الشعبي على الحكومات: خاصة بعد موجة التحولات الديمقراطية، و ما تبعها من تغيرات اجتماعية، تطورت معها تطلعا ت المواطنين نحو مستوى خدماتي أفضل، أسهل و أسرع في الحصول على المعلومة و الوصول إليها،

خامسا: الكفاءة في تقديم الخدمات العامة: بناءاً على النقطة السابقة، فإن تحسين الخدمة بات يعني تقليل الأخطاء، تخفيض الإنفاق والتكاليف، تخفيض شكل البيروقراطية، وهذا من خلال إعادة هندسة الإجراءات مما يتيح الفرصة لتقليل زمن المعاملات، ومنح الفرصة للموظفين وتمكينهم من مهارات جديدة لتحسين مستواهم.

سادسا: تقديم خدمات جديدة ومتطورة: وتهتم بالتركيز على تحسين مهارات المواطنين في تعاملاتهم مع الحكومة عند تقديم طلباتهم للحصول على خدمات، وفي المقابل يتم تحسين هاته الخدمات بتشديد الرقابة على السير الأفضل للإجراءات بالاعتماد على أحدث التقنيات.

سابعا: زيادة مساهمة المواطن: وهو الأمر الذي يمنح للمواطن شعوراً بالمشاركة وتدعيم حس المواطنة من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات. [2]

[1] قويدر بورقبة،رحمة مجدة حصباية،**دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية في منظمات الاعمال**،جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)،2020،الصفحة 08.

[2] ياسمين بغريش، "الإدارة الإلكترونية بين الدوافع و الأهداف"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 13 ، 2017 ، ص386.

الفرع الثاني : متطلبات الإدارة الالكترونية:

الإدارة الإلكترونية شأنها شان أي مشروع يمكن إقامته أو هدف نسعى للوصول إليه لا بد من توفير وتهيئة العديد من المتطلبات لتطبيق هذا المشروع وتحتاج لجعل تطبيقاتها على أرض الواقع توفير متطلباتها الأساسية تتمثل في ما يلي :

أولا :المتطلبات التنظيمية والإدارية: تتطلب الإدارة الإلكترونية تغيرات جذريا في طريقة تفكير المسئولين وطريقة إدارتهم لمسؤولياتهم وفي كيفية نظرتهم إلى وظائفهم وفي طريقة تبادل المعلومات بين الأقسام و الإرادات ومع القطاع الخاص والعام ومع المواطنين. كما تحتاج عملية التحول للإدارة الإلكترونية القناعة التامة والرؤية الاستراتيجية الواضحة للقيادة العليا في المؤسسة أو الوزارة أو الدولة لتحويل جميع المعاملات الورقية إلى إلكترونية وتقديم الدعم الكامل والإمكانيات اللازمة لهذا التحول.[1]

ثانيا :المتطلبات المالية: تضمنت قائمة المتطلبات المالية البنود التالية:

1- رصد موازنة لخطة تطبيق الإدارة الالكترونية في الكلية.
2- توفير الدعم المالي الكافي لشراء الأجهزة الحاسوبية والبرامج والتطبيقات الحديثة.
3- تطوير البرامج والتطبيقات المستخدمة في الكلية.
4- توفير المخصصات المالية اللازمة للربط الشبكي في الكلية.
5- تخصيص حوافز ومكافآت مناسبة للعاملين في البرنامج.
6- توفير المخصصات المالية اللازمة لبرامج تدريب وتأهيل العاملين داخليا وخارجيا
7- توفير الدعم المالي المناسب لصيانة الأجهزة الحاسوبية والبرمجيات المطلوبة.
8- توفير المخصصات المالية المناسب لتحديث الأجهزة الحاسوبية.
9- رصد مبالغ مالية للاستعانة بخبراء في مجال الإدارة الإلكترونية.

ثالثا: لمتطلبات التقنية : تضمنت قائمة المتطلبات التقنية البنود التالية:

[1] قويدر بورقبة، مرجع سابق ، صفحة 13.

1- عمل دراسة لاحتياجات الكلية من الأجهزة والمعدات والبرامج والمستلزمات اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية.

2 - توفير أجهزة حاسوبية حديثة كافية للعاملين في الكلية.

3 -توفير ملحقات الأجهزة الحاسوبية من طابعات ووسائل حفظ المعلومات وحفظ الطاقة.

4 - توفير الشبكة الداخلية والبرامج والتطبيقات المتعلقة بعملية التطبيق.

5 - توفير موقع الكتروني للكلية على شبكة الانترنت يتم تحديثه باستمرار.

رابعا: المتطلبات البشرية: تضمنت قائمة المتطلبات البشرية البنود التالية:

1- تدريب القيادات والعاملين على مهارات تطبيق برامج الإدارة الإلكترونية.
2- توفير قاعات تدريب للموظفين متكاملة بها جميع الاحتياجات التدريبية.
3- تحديد الاحتياجات التدريبية للقيادات والعاملين اللازمة لتطبيق برامج الإدارة الإلكترونية.
4- تعزيز الجانب الرقابي على القائمين ببرامج تطبيقات الإدارات الإلكترونية.
5- توفير عدد كافي من الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق برامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية.[1]

[1] عبد الكريم الدعيس، ناصر على محسن، "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية و العلوم التربوية، العدد 08 ، 2018 ، ص130- 131.

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري.

يعتبر ظاهرة الفساد بصفة عامة والفساد الإداري بصفة خاصة هي ظاهرة عالمية متفاوتة الانتشار ، مست جميع الميادين، و هي ليست ظاهرة حديثة الظهور بل هي موجودة منذ عهد الحضارات القديمة، وتعتبر هذه الظاهرة عائقا في وجه التنمية بأشكالها وصورها المختلفة، وهي ظاهرة مرفوضة مهما كانت طبيعتها وغايتها.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على مفهوم الفساد الإداري بداية بالتعريف و أنواع بالإضافة إلى مظاهر ثم التطرق إلى أسباب تفشيه والآثار الناجمة عنه.

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري و أنواعه .

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الفساد عامة و الفساد الإداري خاصة ، كما سنحاول تحديد أهم أنوع الفساد الإداري .

الفرع الأول: مفهوم الفساد الإداري .

الفساد لغة: الفساد في معاجم اللغة هو من الجذر(فسد) و هو ضد صلح و الفساد هو لغة البطلان ، فيقال فسد الشيء أي بطل و اضمحل والفساد الإداري هو الفساد الذي يكون في الإدارة نتيجة التسيب في الرقابة الإدارية وعدم متابعة وتطبيق

أحكام القانون الإداري.[1]

أما اصطلاحا : فالفساد هو سلوك اجتماعي يرتبط بالانحراف عن القيم الاجتماعية و الاعتراف السائدة ، قصور القيم و مخرجات الانحراف السلوكي ، إشباع الأطماع المالية ، سوء استخدام السلطة و التهرب من الكلفة الواجبة للحصول على منافع غير مشروعة .

[1] نبيل بوفليح، سارة جريو، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري ، مجلة الاقتصاد و المال، المجلد 04، العدد 02-2018، ص 121

أما الفساد الإداري فهو :

الفساد الإداري هو كل سلوك وظيفي مخالف للأنظمة والقوانين الرسمية ومنحرف عن الأخلاقيات الوظيفية والقيم والأعراف المجتمعية من أجل تحقيق مصلحة شخصية مادية كانت أو معنوية.[1]

محاولة شخص وضع مصالحة الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة و فوق المثل التي تعمد بخدمتها و قد يكون الفساد في القطاعين الخاص و العام و غالبا ما يحدث في النظامين.

في حين يذهب البعض إلى تعريف الفساد الإداري بأنه محاولة شخص وضع مصالحة الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة و فوق المثل التي تعمد بخدمتها و قد يكون الفساد في القطاعين الخاص و العام و غالبا ما يحدث في النظامين في آن معا، و في بعض الدول العالمية أصبح الفساد يتم بصورة منظمة [2]

الفساد الإداري هو هبوط السلوك الإداري و التنظيمي عن مستوى أخلاقيات الوظيفة العامة إلى مستوى التحلل من القيم و المبادئ و الأعراف التي تعارفت عليها الجماعة ، و الخروج بالوظيفة عن إطارها الشرعي في تحقيق المصلحة العامة إلى إطار ذاتي يساء فيه استخدامها لتحقيق المصلحة الذاتية لشخص شاغلها.[3]

يعرف جوزيف ناي Joseph Nay الفساد الإداري بأنه :"سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة أو الاستفادة المالية و استغلال المركز ، و مخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ و التأثير الشخصي ،ى و يدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم ، و كذا يشمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير قانوني للموارد العامة من اجل الاستفادة الخاصة .[4]

---

[1] ا.ايطاحين غانية،**الفساد الإداري** " الجزائر نموذجا"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية،المجلد 04، العدد 07، بدون سنة النشر.

[2] الدكتور عصام أحمد البهج، **الشفافية و أثارها في مكافحة الفساد الإداري**، دار الفكر الجامعي، إمام كلية الحقوق الإسكندرية، ص 216.

[3] محمود محمد معابره ، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية** دراسة مقارنة بالقانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، .2011، ص92.

[4] د.عبد الحليم بن مشرد. عمر فرحاتي،**الفساد الاداري** :مدخل مفاهيمي ، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد04، العدد 05،سنة 2009،صفحة13.

تعريف د.علي عبد القادر علي:" الفساد الإداري هو استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع خاصة مثل الدفع للحصول على مناصب رسمية".[1]

تعريف عكايلة للفساد الإداري:" يعرفه بأنه هبوط السلوك الإداري التنظيمي عن مستوى أخلاقيات الوظيفة العامة إلى مستوى التحلل من القيم والمبادئ والأعراض التي تعارف عليها الجماعة، والخروج بالوظيفة عن إطارها الشرعي في تحقيق المصلحة العامة إلى إطار ذاتي يساء فيه استخدامها لتحقيق المصلحة الذاتية لشخص شاغلها".

ويعرف "كوبر" الفساد الإداري بأنه:" سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية."[2]

وعرفه صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر عام 1991 م الفساد الإداري بأنه: سوء استخدام السلطة العامة من اجل مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها، وقد يكون ذلك مقترناً بسوء استخدامه للسلطة، حينما يقدم رجال الأعمال من القطاع الخاص الرشوة بقصد التحايل على السياسات العامة والقوانين أو اللوائح للحصول على ميزة تنافسية أو ربح أو م ا زيا شخصية، ويمكن أن يحدث سوء استغلال السلطة العامة أيضاً من أجل مغنم شخصي حتي لو لم يحدث تقديم رشوة، وذلك عن طريق محاباة الأقارب أو التوصية بهم أو سرقة موارد وأملاك الدولة أو تبديدها.[3]

عريف منظمة الشفافية العالمية:" الفساد الإداري هو استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل جميع أنواع المسئولين المحليين والوطنيين والسياسيين".[4]

[1] محمد بن عزو، **الفساد الإداري والاقتصادي)آثاره وآليات مكافحته** ، 2016، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد . 07 ص 20 .

[2] محمود محمد معابره، مرجع سابق ص 92

[3] شريهان ممدوح حسن أحمدجهود **مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية** "دراسة مقارنة"د. أستاذ القانون المساعد جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية، المجلة القانونية

[4] فريدة صالح،**قضايا الفساد الإداري في الصحافة العراقية**،مجلة آداب الفراهيدي، العد 2010 ، ص 437 ،

تعريف الإنتربول الدولي للفساد الإداري:" هو الاستغلال المقصود لتحريف التطبيق المخول به للقواعد والقوانين والأنظمة من أجل تحصيل منفعة خاصة".[1]

وما يمكن ملاحظته أن هذه التعريف أهملت الفساد في القطاع الخاص, وركزت فقط على القطاع العام, فيحين أن كثير من التقارير تشير إلى أن حجم الفساد في القطاع الخاص يفوق بكثير ما هو موجود في القطاع العام، وهو ما يمكن تعريف الفساد الإداري على أنه الاستغلال المتعمد للمنصب أو السلطة المفوضة من قبل مؤسسة عمومية أو خاصة، من أجل تحصيل فوائد شخصية.

الفرع الثاني: أنواع الفساد الإداري

الفساد الإداري ظاهرة معقدة ويظهر بصور كثيرة، وله قدرة عالية على تطوير أساليبه في التحايل والالتفاف حول المنظومات التي تسن لمقاومته، وسوف نورد بعض أنواع الفساد الإداري كما يلي:

أولا: الانحرافات المالية : وتتمثل في:

1- المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للإدارة مثل مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.[2]

الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة.

2- كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

[1] آدم نوح، **مفهوم الفساد الإداري ومعياره في التشريع الإسلامي**،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد 04 ،2005 . ص 423 .

[2] عصام عبد الفتاح مطر ،**الفساد الإداري ماهيته،أسبابه ومظاهره**،الإسكندرية: دار الجامعة، 2005 ، ص 303.

ثانيا – الانحرافات السلوكية والجنائية

1– الانحرافات السلوكية: تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي ومن أمثلتها:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة.
- أداء أعمال الغير براتب بدون إذن السلطة المختصة.
- الانشغال بعمل تجاري وشراء ما تعرضه السلطة للبيع.
- لجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية.

2–الانحرافات الجنائية : تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على الجرائم الجنائية مثل الرشوة والاختلاس والتزوير في محررات رسمية، السرقة وجرائم السلوك الشخصي الأخرى. [1]

المطلب الثاني: مظاهر و أسباب الفساد الإداري .

الفرع الأول : مظاهر الفساد الإداري:

للفساد الإداري عدة مظاهر و أوجه تختلف في تصنيفها من باحث إلى أخر ، و يمكن تحديدها فيما يلي

–**التسيب الوظيفي:** يتمثل التسيب الوظيفي في مخالفة القوانين التنظيمية و اللوائح ، و من أمثلة ذالك عدم الحضور للعمل في الأوقات المحددة، الخروج من العمل قبل الموعد الرسمي، تعمد عدم إنجاز المهام و الواجبات الرسمية في وقت العمل أو التقاعس عنها و الانشغال بما هو منافي للقوانين، انصراف العمال للقيام بأعمال غير رسمية خلال أوقات الدوام، أو قضاء مصالح شخصية لا علاقة لها بالعمل [2]

– **الرشوة Bribry:** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة [3]، فهي ليست بظاهرة عابرة أو عرضية ، وإنما ظاهرة مؤثرة في الاقتصاد

---

[1] قاسم نايف علوان،**تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007 ، ص 68

[2] صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية**، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1994 ، ص 37.

[3] سعاد عبد الفتاح محمد ،**الفساد الإداري و المالي في العراق**، الصفحة 07.

بدليل الخسائر الناجمة في الواقع عن دفع الرشوة التي تعد و لا نظير لها إلى الحد الذي يمكن أن يرهن مستقبل الكثير من الأجيال

-**المحسوبية** : أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو العائلة أو منطقة دون أن يكون مستحقين لها و يترتب عن انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات .

- **الابتزاز و التزوير** : أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد ،و التزوير يتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية و المحررات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية و قد يكون لطمس الحقائق أو للهروب من المتابعات القضائية و طمس الأخطاء الإدارية ."[1]

- **التحيز والمحاباة:** هو نمط من أنماط السلوك الذي تؤدي إليه دوافع تقوم على التمييز بين المواطنين و بين المناطق أو بين شرائح المجتمع، بما يؤدي إلى التفرقة و تهديد الوحدة الوطنية، و إضعاف الثقة الإدارية.

وهكذا يجري الاعتماد على الرابطة الشخصية والعائلية ومحاباة الأهل والأصدقاء كبديل عن معايير الكفاءة و الجدارة و ينتقل ولاء الموظف تبعا لذلك إلى الولاء لأشخاص بدلا من الولاء إلى الدولة، فبعمل الموظف على خدمة نفسه و منطقته لترسخ الاعتقاد لديه آن تعيينه قد تم لهذه الغاية.[2]

كما يمكن تلخص مظاهر الفساد الإداري في ما يلي:

- الرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير.

- تقاضي عمولات وقبول الهدايا و الإكراميات.

- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات.

[1] د. فوكراش زوبيدة ، محاضرات مقياس أخلاقيا المهنة والفساد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2020/2019، الصفحة 21.

[2] د .نجم احمد ، **الفساد الإداري** ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2020، ص430.

- الابتزاز واستغلال النفوذ.

- الحصول على القروض من الجهات عامة.

- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب شخصية.

- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتآمر ببيع بعض الأوراق الرسمية.

- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة التنظيمية.[1]

الفرع الثاني: أسباب الفساد الإداري:

الفساد الإداري جملة من الأسباب نذكرها كالتالي:

- **أسباب إدارية** : أما أنصار التفسير الإداري فيرون أن أسباب الفساد الإداري تعود بالنتيجة إلى البيئة الإدارية ،فكلما أتسمت البيئة الإدارية بدرجة عالية من الوعي و الثقافة كلما كانت أكثر حصانة و منعه في مظاهر الفساد الإداري و بالعكس كلما اتسمت البيئة الإدارية بضعف الوعي الثقافي أو عدمه كلما أدى ذلك إلى بروز حالات فساد إداري متمثلة بضعف القيادات الإدارية و عدم نزاهتها و سوء اختيار العاملين و سوء توزيع السلطات و المسؤوليات وعدم وضوح التعليمات و سوء تقويم أداء الأفراد و المنضمات .

- **أسباب حضرية** : تشير إلى وجود فجوة بين القيم الحضرية لمجتمع و بين قواعد العمل الرسمية المعتمدة من قبل الأجهزة الدولة الإدارية التي غالبا ما تكون نتيجة لتقليد و استنساخ حرفي لقواعد و قوانين أجنبية ،فحالات الفساد الإداري التي تبرز داخل تلك الأجهزة مخافة لقيمة و قواعد عمله الرسمية تجسم استجابات طبيعية للنظام القيمي الحضري الواقعي للمجتمع و بالتالي تعتبر ظواهر إيجابية لتقليص الفجوة بين أجهزة الدولة الإدارية و بين المجتمع و في الوقت نفسه يظهر الواقع الجوانب السلبية الكبيرة التي يفرزها الفساد الإداري في الجهاز الإداري و المجتمع و بالطبع إن أفترض صحة هذا التفسير في الدول النامية لا يعني بالضرورة صحته بالنسبة للدول الأكثر تقدما.

[1] بوزيد السايح، سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكنن الحكم ال ا رشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10 . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 ، ص 56

– **أسباب هيكلية :** يؤكد أنصار التفسير الهيكلي على أسباب الفساد ما هو إلا نتيجة لوجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة لا تتناسب مع قيم و طموحات الأفراد و لا تستجيب لمطالبهم و احتياجاتهم، وهذا من شأنه أن يخلف حالة من عدم التوافق بين الجهاز الإداري المعني و أولئك الأفراد ،مما يجعلهم يلجؤون إلى اعتماد مسالك أخرى تنطوي تحت مفهوم الفساد لتجاوز محدودبات الهياكل القديمة و تحقيق مصالح ذاتية على حساب أهداف و مصالح الجهاز الإداري المعني[1]

– **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري :** تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية دورا هاماً باعتبارها أحد الدوافع التي تؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والمالي، فسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والتي تتمثل في محصلتها النهائية في عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين يعد سبباً رئيسياً وجوهرياً وراء السلوك المرضي الذي يسود العاملين في معظم البلدان النامية.

– **الأسباب البيئية للفساد الإداري:** هذه الأسباب تعود إلي أسباب بيئية اجتماعية خارجية من أسباب تربوية وسلوكية حيث نجد أن هناك كثير من العاملين نشئوا في بيئة اجتماعية لا تهتم كثيرا بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الصغار، حتى أن المدارس والمعاهد التعليمية أصبحت لا تهتم كثيرا بالمعايير الدينية لأنها أصبحت تحمل فكراً علمانياً، ومن ثم نجد أن الفرد يتخرج وهو لا يحترم القيم الدينية، وهذا يؤدي بدوره إلي سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسئولية وعدم احترام القانون، [2] وأسباب

بيئية داخلية (نظامية) فقد يرجع الانحراف الإداري إلي سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

[1] د. فوكراش زوبيدة ، **مرجع سابق** ، ص 21.

[2] د. شريهان ممدوح حسن أحمد، **جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية** "دراسة مقارنة"، جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية، مجلة علمية محكمة،2018، ص 11.

المطلب الثالث: أثار الفساد الإداري :

للفساد الإداري عدة اثأر سلبية ، حيث انه يمس جميع جوانب الحياة ، و يمكن تقسيم هذه الآثار إلى :

1 – الآثار السياسية للفساد الإداري: تتمثل في:

– إن الفساد الإداري يخلق فجوة بين المواطنين و الحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة .

– إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف و الثورة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان .

– يساهم الفساد الإداري في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين و عدم الثقة في الحكومة ، حيث يدرك المواطنون أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم المختلفة مجرد عناصر متورطة في الفساد و لا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة و نتيجة لذلك الإدراك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية ، بل تظهر السلبية و عدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم و زيادة تمسكه بولايته المحدودة كالأسرة و العشيرة و فقدان الثقة بالسياسات العامة .[1]

2– الآثار الاجتماعية للفساد الإداري: تتمثل في :

– بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

– عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي و تراجع الاهتمام بالحق العام.

– يزيد الفساد الإداري من سلطة الأثرياء و يوسع الفجوة بين الطبقات مما تأثر سلبا على الشريحة الفقيرة من المجتمع و يزيد من نسبة المهشمين سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا.[2]

---

[1] عبد الحفيظ مسكين ، **دروس في مقياس الفساد و اخلاقيات العمل** ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2016 ،الصفحة 30.

[2] راضية بوزيان، "**ظاهرة الفساد الاداري في المجتمع العربي** : الجزائر نموذج"، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 40 ، 2009 ، ص 11.

– فقدان المواطن للثقة بشكل تام بجميع المنظمات و المؤسسات الحكومية.

– ظهور طبقات طفيلية غير منتجة تتكدس لديها الثروة و تبني لنفسها موقع اجتماعي بطرق غير شرعية

3– الآثار الاقتصادية للفساد الإداري: تتمثل فيما يلي :

- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر
- ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموار د الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى ، بما يحرم قطاعا ت هامة مثل الصحة و التعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.
- تدني كفاءة الاستثمارات العامة و إضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة .
- هروب الاستثمارات لغياب الحوافز و كثرة الأعباء على رجال الأعمال في بيئة فاسدة. [1]

[1] سعاد عبد الفتاح محمد ، **مرجع سابق** ، الصفحة 06.

خلاصة الفصل :

أن الانتقال للإدارة الالكترونية ، ضرورة تحتمها فشل أشكال الإدارة التقليدية ، ليس فقط في تحقيق أهداف المؤسسات أو ضعف أدائه ، بل أكثر من ذلك في تفشي الفساد الإداري ، الذي أصبح من الصعب أو شبه المستحيل ، التعاطي معه بالأساليب التقليدية التي أثبتت ضعفها و عدم فعاليتها ، و أمام هذا العجز للنظم التقليدية ، لتصدي للفساد و تفعيل نظم العمل القائمة ، نجد في المقابل مبادرات الإدارة الالكترونية التي تتبنى آليات عمل جديدة، أثبتت نجاحها في قطاع الإعمال ، من خلال الاستفادة مما توفره تطورات الحديثة ، في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، سواء من أنظمة عمل آلية ، أو نظم اتصالات متطورة ، تضمن التواصل المستمر و الفعال ، على أساس ربط شبكي سلكي و غير سلكي ، و أكثر من ذلك فان الإدارة الالكترونية ، تأسس من مفاهيم حديثة و الديمقراطية للإدارة و تتناغم معها ، فهي تدعم أولوية الجمهور و تفصيلاته ، و تعتمد معايير المشاركة و التعاون مع الجمهور ، و تعمل بشكل أكثر على انفتاح ، من خلال تقليل تعقيد العمليات وإجراءات الإدارية و الورقية ، و تقلل من التكلفة و وقت تقديم الخدمات و تطبق أفضل الممارسات ، و تتبنى مبدأ زيادة مستويات الشفافية في الإدارة ، وفق الآليات عمل جديدة و غير تقليدية ، و هذا يدفعنا للتساؤل حول طبيعة هذه الآليات ، و حقيقة و مساهمتها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإدارة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري .

أدى تطبيق الإدارة الالكترونية الكترونية في الإدارات العمومية إلى العديد من التغيرات على مستوى الإدارة، فيما يخص تطوير أساليب العمل وطرق تقديم الخدمات وتأدية المهام والأنشطة الإدارية اليومية ، فاعتمدت على آليات و ميكانيزمات تسمح من خلال تطبيقها والاعتماد عليها بتحقيق أو القضاء على الآثار السلبية كظاهرة الفساد الإداري ، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على مختلف هده الآليات ودورها في الحد من هذه الظاهرة .

المبحث الأول : الخدمات الالكترونية كاستراتيجية في مكافحة الفساد الإداري

تعد الخدمات الالكترونية من أهم ثمار التي تجنيها من التطور التكنولوجي وتعتبر تطوير لأساليب وطرق تقديم الخدمات العمومية من خلال استخدام شبكة الانترنت والتي تسمح بالحصول على خدمات بشكل دقيق وموفر للوقت والجهد التي كانت تتطلبها الإجراءات اليدوية . في هذا المبحث سوف نقوم بعرض تعريف الخدمات الالكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري .

المطلب الأول : مفهوم الخدمات الالكترونية

تعتبر الخدمات الالكترونية شكلا جديد من الخدمات . وقد أصبح التعامل بين مقدم الخدمة ومتلقيها يتم عن بعد من خلال شبكة الانترنت ومختلف الأجهزة الذكية ، وتعرف الخدمات الالكترونية بـ(تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الالكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها[1]

ويمكن اعتبارها "تلك الخدمات العمومية التي نحصل عليها عن طريق الانترنت من خلال المواقع الالكترونية لإدارات العمومية أو الهيئات التابعة لها و البوابات الالكترونية و الحسابات الرقمية " [2]

و تعرف أيضا بأنها "إجراء الكثير من المعاملات كليا أو جزئيا عيب الانترنت " [3]

[1] نوارة العزاني،**الخدمات الالكترونية في الأجهزة الحكومية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد-السعودية-2008ص49

[2] أ.د.نوفيل حديد،حنان كريط،الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الالكترونية،دراسة تقييميه للخدمات الالكترونية بموقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، المؤسسة العدد 06 الجزائر 2017 ، ص 3124

[3] نورة الهزاني ، **المرجع السابق** ، ص 49.

في القوانين الفرنسية، الخدمة الالكترونية هي «كل نضام للمعلومات يسمح للمدارين عن طريق الالكتروني بالقيام بالشكليات و الإجراءات الإدارية " [1]

فهي تسمح للمدارين بالحصول على خدمات في أي وقت ممكن بعض النضر عن المواقيت الرسمية للعمل دون الحاجة للتنقل إلى مكان تقديم الخدمة المرغوب فيها ، ما يسمح بربح الوقت و الجهد و المال و بالتالي تجاوز نقائص الخدمات العمومية التقليدية.

و تعد الخدمات الإلكترونية من التطبيقات الرئيسية للتكنولوجيا ت الجديدة في مكافحة الفساد، و هي فرع من الإدارة الإلكترونية، ينطوي على استخدام تكنولوجيا ت المعلومات و الإيصالات، لاسيما الانترنت، الأجهزة المتصلة عبر الويب، و أنظمة إدارة البيانات الإلكترونية، لتوفير الخدمات العامة للمواطنين من خلال رقمنة تقديم الخدمة العامة، حيث تهدف الحكومات إلى تحسين فعاليتها و كفاءتها، و التي يتم تحقيقها غالبا من خلال الخدمات و تبسيط العمليات البيروقراطية المتكررة[2]

كما ينضر للخدمات الالكترونية بأنها "تقديم الخدمات للجمهور بهدف تسيير للأعمال وحفظ الوقت واستثماره وتحقيق رضا الجمهور ومواكبة التطور العلمي و البحث عن القيمة المضافة و الجودة العالية "[3]

مما سبق يمكن القول أن الخدمات الالكترونية هي تلك الخدمات المقدمة باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة الخاصة بالاتصال و الشبكات (خاصة شبكة الانترنيت) و التي تقوم بالعديد من الأنشطة بدلا من القيام بها بطرق تقليدية ، حيث يمكن من خلال هذه الوسائط الالكترونية أن تتم المعاملات عن بعد بشكل كلي أو جزئي بهدف الاقتصاد في الوقت و الجهد و التكاليف.

---

[1] أ.د.نوفيل حديد،حنان كريط، **مرجع سالق**، ص 125

[2] Isabelle ADAM, Mihaly FAZEKA, "Are emerging technologies helping win the fight against corruption in developing countries?", Pathways for Prosperity Commission Background Paper Series, Issue 21, Oxford, United Kingdom, 2018, P: 09.

[3] خالد الحشاش، الاقتصاد **المعرفي، الثورة المستدامة**، دار الكتاب الحديث،الطبعة الاولى ، مصر 2015،ص 289.

المطلب الثاني: دور الخدمات الالكترونية في محاربة الفساد الإداري

لقد حاولت العديد من القطاعات العمومية جملة من تطبيقات الخدمة العامة الالكترونية تترجم وجود مبادرات و برامج الكترونية تحول الكترونية ، تستهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن .

الحكومة الجزائرية بدورها حاولت " تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحديث الممارسة الإدارية وربط الهياكل الإدارية بكل القطاعات المعنية ضمن نظام شبكي"

و ذلك بهدف التخفيف من حدة الفساد الإداري من خلال التخفيف من الطوابير مقابل الحصول على الخدمة و سهولة الحصول على معلومة دون مقابل و تقليل فرص إشكال الفساد و البيروقراطية كالرشوة و الجد من ظاهرة الوسطاء لتقديم الخدمات فيما يلي : أهم القطاعات التي خضعت لنظام الرقمنة.

الفرع الأول: قطاع البريد والاتصالات

فرض التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تغيرات وتحولات جذرية في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية وغيرها، فمست أيضا قطاع البريد والمواصلات حيث باشرت الجزائر منذ سنوات إصلاحات عميقة في هذا القطاع.

بدأت التعديلات التنظيمية في قطاع البريد و المواصلات بصدور قانون البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية رقم 2000-03 الذي جاء ليحد من احتكار الدولة لنشاطات هذا القطاع معززا الفصل بين التنظيم و استغلال و تسيير الشبكات و تطبيقا لذلك أنشئت سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و ألاسلكية ، التي تحولت بموجب القانون رقم 2018-04 إلى سلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية وهي" سلسلة مستقلة إداريا و ماليا و متعاملين احدها يتكفل بالنشاطات البريدية ، الخدمات البريدية و المالية

و أخر بالاتصالات" [1]و بالتالي تم" فصل مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري و مؤسسة اتصالات الجزائر كمؤسسة عمومية اقتصادية ، شركة ذات أسهم"[2]

ومن أهم التطبيقات التي عرفها القطاع:

خدمة الشباك الالكتروني : و يقوم بتوفير خدمات للزبائن و المتعاملين، وهي كل الأجهزة الالكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية أليا.

بطاقة الدفع الالكتروني :**carte ccpe électronique** وهي بطاقة يتم استعمالها للحصول على خدمات مالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، تعمل مع وجود الشباك الالكتروني و بواسطتها يتمكن المواطن من سحب النقود من أي شباك بريدي أو موزع أوتوماتيكي عبر الوطن.

وتعرف أيضا بالبطاقة الذهبية وتستعمل أيضا في إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حسبانهم البريدية عبر الانترنت وتسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والماء والغاز وكذي خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق نفطال.

وقد قامت مصالح بريد الجزائر في توزيع هذه البطاقات على جميع الولايات بهدف تخفيف الضغط على الشبابيك البريدية وتم بين الإدارة والمواطن وتقديم خدمات عن بعد.

صورة لبطاقة السحب الالكتروني[3]

و من خلال بطاقة السحب الالكتروني يمكن تحقيق الأهداف التالية:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 2018-04، المؤرخ في 10 ماي 2018 ، المتضمنة تحديد قواعد المتعلقة وزارة البريد و المواصلاتّ ،" إصلاح تطوير قطاع الاتصالات في الجزائر"، ص26

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 2000-03، المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد المتعلقة بالبريد و المواصلات، الجريدة الرسمية، العدد48، الصادرة في 6 أوت 2000 ،صفحة .08

[3] أخذت هذه الصورة من مواقع وزارة البريد و المواصلات

الأمن: حيث يتحقق امن المعاملات و حماية مصالح المتعاملين من خلال امتلاك كل فرد رمز سري خاص ببطاقته المغناطيسية .

التوفير: أصبحت تقنية البطاقة المغناطيسية تتيح عمليات السحب في كل وقت، دون الحاجة إلى الطوابير ، و استعمال الصك.

السرعة: حيث يمثل عنصر السرعة في أداء الخدمة كأحد أهداف بطاقة السحب الالكتروني و ذلك من خلال استعمالها الفوري دون الانتظار، مما يسمح بسرعة الاستجابة للخدمات و ربح الوقت و الحد من طوابير الانتظار التي كانت تملأ مؤسسة بريد الجزائر.

و تقدم هذه المؤسسة بعض الخدمات الالكترونية الأخرى و التي تتمثل في :

- **خدمات الاطلاع على الرصيد:** عن طريق إدخال بطاقة السحب البريدية و تشكيل الرقم السري الخاص فيحصل على كشف رصيده.

- خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية: وذلك بملأ استمارة الكترونية

- خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية : يتم من خلال مراجعة كل عمليات السحب و الدفع الالكترونيين

-خدمة جديدة تتمثل في الإشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة sms- ترسل إلى هاتف الزبون عند دخول الأموال لحسابه البريدي من خلال الموقع الالكتروني

- خدمات عن بعد: كموقع التسجيلات الجامعية، خدمة الجريدة الرسمية ،خدمة فاتورة الهاتف الثابت و النقال، خدمة مسابقات الوظيف العمومي، صحيفة السوابق العدلية و غيرها.

الفرع الثاني:قطاع الداخلية و الجماعات المحلية

أنشأت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، سنة 2008 موقع الكتروني يوفر جملة من الخدمات للمواطنيين و مختلف المهتمين بهذا القطاع: من معلومات عنها و عن الوثائق و الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على خدمة ما. " وفي جوان 2016 أصدرت الوزارة نسخة جديدة من الموقع الالكتروني ليكتسي بحلة جديدة أكثر ديناميكية و أغنى من حيث المحتوى"[1]

و من بين الخدمات الالكترونية التي يوفرها قطاع الداخلية و الجمعيات المحلية ما يلي:

خدمات إعلامية: عبر الموقع الالكتروني(www.interieur.gou.dz) توفر الوزارة مجموعة من المعلومات للمواطنين وتوفر عنهم عناء التنقل إلى الشبابيك من اجل الاستفسار وعن خدماتها، حيث يمكن للمهتمين بالقطاع و الاستفسار عن معلومات عامة خاصة بالوزارة وعن الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) أو معلومات عن مختلف الوثائق التي يمكن للمواطنين استخراجها من البلديات و الدوائر و الولاية و مختلف المصالح المختصة و الإجراءات المتبعة و يتعلق الأمر بـ :جواز السفر البيوميتري الالكتروني، بطاقة التعريف الوطنية رخصة السياقة، ترقيم المركبات...

بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالانتخابات والجمعيات وغيرها.

خدمات معملاتية: حيث يتم الحصول على خدمة ما عن طريق الانترنيت مثل:

– خدمة تسجيلات الحج و العمرة وذلك بالتسجيل على الموقع وملء استمارة التسجيل بالحج الخاصة بكل مواطن.

– خدمة بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية الالكترونية للمترشحين النظاميين و الأحرار لشهادة البكالوريا دورة 2017 .

[1] أ.د نوفيل حديد،حنان كريط،مرجع سابق ،ص128

طلب جواز السفر البيوميتري ، وبعد إصداره كأول تجربة في المجال البيوميتري ، حيث نظمت هذه الوثيقة الرسمية بقرار مؤرخ في 10جويلية2010 [1] يحدد مختلف الخطوات التي تمكن للمواطن الحصول على هذه الوثيقة حيث يجب عليه أولا أن يسجل لإنشاء ملف تعريف خاص به الموقع ثم يقوم بملأ استمارة بياناته الشخصية ليحصل على موعد ومكان أخذ الوثيقة.

ويوضح الجدول التالي الخدمات الالكترونية التابعة لجواز السفر البيوميتري الالكتروني[2]

الخدمة الالكترونية	تاريخ الإطلاق	الهدف
ملئ استمارة طلب جواز السفر البيو ميتري الالكتروني	30 أوت 2015	تقليل أخطاء المجر وربح الوقت في انطلاق المعلومات مباشرة الى قاعدة المعطيات
أخذ موعد لإيداع الملف	6 سبتمبر 2015	تمكين المواطن من اختيار البلدية او الدائرة التي يريدها
تحميل الصور الرقمية الجديدة في حالة عدم مطابقة الصورة المودعة في الملف للمعايير المطلوبة	01 أكتوبر 2015	إعفاء المواطن من التنقل إلى البلدية او الدائرة لأخذ صورة جديدة و تفادي التأخير
خدمة متابعة جواز السفر البيوميتري الالكتروني	01 أفريل 2016	معرفة المرحلة التي يتواجد بها جواز المواطن دون حاجة للتنقل

جدول(01) الخدمات الالكترونية التابعة لجواز السفر البيومتري الالكتروني

[1] الجريدة الرسمية، العدد45، الصادرة في 08 أوت 2010،ص 10-12.

[2] أ.د نوفيل حديد ،حنان كريط،مرجع سابق ص129

صورة لجواز السفر الجزائري البيومتري[1]

خدمات تفاعلية: تضمن الاتصال عن بعد بمصالح الوزارة كاستعمال البريد الالكتروني وتقنيات الانترنيت التي تؤدي إلى تقليص الروتين الإداري و تخفيض تكلفة انجاز و تنفيذ التعاملات و تسريع وقت الانجاز، و ذلك عن طريق توفير استمارات للمواطنيين و تحميلها مثل:

*استمارة طلب جواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية البيومتريين الالكترونيين

الفرع الثالث: قطاع التعليم

أولا: قطاع التربية الوطنية: حيث سجل قطاع التربية الوطنية في الجزائر انفتاحا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كغيره من القطاعات الأخرى، ومن صلاحيات التي شرعت فيها الدولة تزويد المؤسسات التربوية بأجهزة الأعلام الآلي و ربطها بشبكة الانترنيت و تخصيص حصص للتلاميذ في الإعلام الآلي في الطورين الثانوي و المتوسط.

بالإضافة إلى اعتماد نظام التسجيل في شهادة البكالوريا عبر موقع وزارة التربية الوطنية و الاطلاع عن نتائج شهادة التعليم الابتدائي ، المتوسط و شهادة البكالوريا على الهاتف النقال موبيليس و شبكة الانترنيت.

[1] أخذت هذه الصورة من موقع الوثائق البيومترية .

و كذا التعليم عن بعد و هو ما يوفره الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد(التعليم بالمراسلة) إذ يقدم الموقع الخاص التكلفة بالتعليم بمختلف مستوياته من دروس وفروض و امتحانات قابلة للتحميل الكترونيا و خدمات أخرى تتعلق بإمكانية التسجيل و سحب الاستمارة الالكترونية و فتح فضاء الكتروني للاتصال به و الاستعلام.

و في قطاع التربية ، أيضا يتم توظيف الأساتذة من خلال الأرضية الرقمية بالتسجيل الأولي و إعلان النتائج الكترونيا بإدخال الرقم السري الخاص بكل مرشح .

ثانيا: قطاع التعليم العالي و البحث العلمي: عملت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي على محاولة الارتقاء بنموذج الإداري يتماشى و أهداف المنظومة و ذلك بالارتكاز على تكنولوجيات المعلومات و الاتصال، حيث عملت مختلف الجامعات إلى جانب المراكز على محاولة تفعيل تقنيات الإدارة الالكترونية و التي يمكن استعراضها من خلال:

التسجيلات الجامعية لحاملي شهادة البكالوريا الجدد ، سواء التسجيل الأولي بملأ بطاقة الرغبات المتاحة على المواقع الالكترونية

www.mesrs.dz

www.orientation.dz

www.imi.dz

أو التسجيل النهائي أو مرحلة الطعون فتطبيق هذه الخدمات الالكترونية في المعلومة الجامعية يسمح بالقضاء على ظاهرة الطوابير في مراكز التسجيل و السرعة و الدقة في تقديم الخدمات و كذا مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي كما هو الحال لدى الدول المتطورة.

– تقديم خدمات بوابات الجامعات بإعلان فتح مسابقات للترشح و نشر النتائج و خدمات المكتبة الافتراضية و الأرضية الرقمية للمجلات العلمية و ذلك بهدف القضاء على الإجراءات البيروقراطية لقبول المقالات و الحد من ظاهرة السرقة العلمية وبالتالي التخفيف من الفساد التعليمي .

– ويظهر تطبيق تكنولوجيا الاتصال و المعلومات في الجامعة الجزائرية من خلال مشروع avicenne للجنة الأوروبية الذي يهدف إلى دعم مشروع الجامعة الافتراضية و الارتقاء بمستوى جامعات البحر المتوسط من خلال إنشاء روابط شبكية بينها بهدف تطوير نظام التعليم عن بعد الذي تعزز بفضل الممون LEE.PAD الذي يقوم بدور هام في التغطية الشبكية على الزبائن ومؤسسات التكوين ، حيث تتوفر على بناء قاعدي للموارد البيداغوجية تسمح بتسهيل عملية التعليم عن بعد و ترقيتها .

الفرع الرابع: قطاع العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي:

من بين تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية رقمنة قطاع التأمينات الاجتماعية ، حيث استعدت وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي أنظمة حديثة على غرار بطاقة للضمان الاجتماعي "بطاقة الشفاء الالكترونية" بموجب قانون رقم 08–01 المؤرخ في 2008/01/23 يتمم القانون رقم 83–11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية[1] لفائدة العمال الإجراء و الغير الإجراء عن طريق صندوق الضمان الاجتماعي الإجراء CNAS و صندوق الضمان الاجتماعي لغير الإجراءCASNOS و قد اتبع بالمرسوم التنفيذي رقم 10–116، وهي بطاقة ذات شريحة الكترونية تسمح هذه البطاقة بتحديد هوية المؤمن لها اجتماعيا على مستوى صناديق الضمان الاجتماعي في ضل شبكة رقمية وطنية تتضمن معطيات شخصية وطنية و إدارية. كما تسمح بتسريع تعويض المؤمن لهم مباشرة و تفادي الإجراءات الإدارية و الروتينية المعقدة

بالإضافة إلى خدمة' التصريح عن بعد"[2]الذي يوفرها الصندوق لجميع المستخدمين إمكانية التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي عبر بوابة "التصريح عن بعد" 24سا/24سا طيلة أيام الأسبوع مجانا وبكل أمان.

[1]الجريدة الرسمية رقم 04 الصادرة في 27 جانفي 2008ص ص 04،05

[2]بركنو نصيرة، ثابتي الحبيبي"دور الحكومة في مكافحة الفساد الإداري: حالة الجزائر،مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد، المجلة 01، العدد02 ،2019، ص 56

صوت لبطاقة الشفاء[1]

الفرع الخامس: قطاع البنوك:

عرف القطاع البنكي في الجزائر على غرار القطاعات الأخرى نضام الرقمنة الذي يشمل:

-بطاقة الخصم للعميل:cache de debit – تستعمل في السداد عن طريق الخصم مباشرة من الحساب البنكي

– بطاقة الائتمان carte de crédit :تتضمن السماح للعميل بالسداد و لو كان حسابه مدينا (قرض).

-البطاقة الذكية: تحتوي على معالج PUCE يسمح بتخزين الاموال من خلال البرمجة الأمنية ،تحمل مبلغا ماليا ينقص بالاستعمال ، ومنه فهي نموذج للنقود الالكترونية .

– الخدمات البنكية عبر الانترنيت: بواسطة تشكيل مواقع الكترونية للبنوك و المثال على ذلك موقع بنك الجزائرwww. Bank-of-algeria.dzالذي تعرض عليه بيانات السياسة العلمية و النقدية و إحصاءات مختلفة.

– ومن بين البنوك التي طبقت الخدمات الالكترونية القرض الشعبي الجزائري بنك الفلاحة والمحلية الريفية، بنك الجزائر الخارجي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري.....

[1] أخذت هذه الصورة من مواقع الضمان الاجتماعي

الفرع السادس: قطاع العدل:

يمثل مشروع إصلاح قطاع العدالة احد مشاريع الإصلاح السياسي في برنامج الحكومة الجزائرية بهدف عصرنة القطاع وتحقيق دولة الحق و القانون وقد تضمن هذا المشروع تطبيق لتكنولوجيا و المعلومات للاتصال في الهياكل الإدارية الدراسية و التنظيمية للقطاع و التي ترمي الى تقديم خدمات عمومية الكترونية.

وتضمن المرسوم 04-333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 إعادة تنظيم وزارة العدل و الذي استحدث لأول مرة مديرية جديدة سميت بمديرية عصرنة قطاع العدالة والتي عملت على:

*اقتراح الإعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ورقمتنها.

*ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات الالكترونية المستعملة في الجهات القضائية.

*ضمان ترقية استعمال الأعلام الآلي والتكنولوجيا والإعلام والاتصال.[1]

كما صدر قانون رقم 03/15 والمؤرخ في 2015/2/1 والمتعلق بعصرنة العدالة والذي هدف إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال:

*وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل .

*إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية.

*استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية[2]

يمكن الوقوف على رقمنة قطاع العدالة من خلال العديد من المظاهر، و المتمثلة في عدة إصلاحات و خدمات نوعية كرسها القطاع بموجب نصوص قانونية و أخرى في شكل تطبيقات و لكل منها أهداف مرجوة، ومن أهم الانجازات ما يلي :

[1] المادة 05 من المرسوم التنفيدي 04-333 المؤرخ في 24 اكتوبر 2004 ،المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل،الجريدة الرسمية .67 ،الصادرة في 2004/10/24

[2] المادة الأولى للقانون رقم 03/15 المؤرخ في 2015/02/01، و المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06، صادرة في 2015/02/10.

-انجاز أرضية خدمات الانترنيت من خلال إنشاء موقع الكتروني خاص بوزارة العدل WWW.JUSTICE.COM و هو فضاء إعلامي موجه لإعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل و الخدمات التي يقدمها لعامة الناس و الاطلاع على مختلف القواعد القانونية و مستجداتها بالإضافة إلى إنشاء "بوابة القوانين" ضمن هذا الموقع الموجه للمحترفين من رجال القانون و القضاء.

كما تم تطوير الانترنت في قطاع العدالة للاتصال الداخلي بين موظفي العدالة .[1]

- و من خلال الموقع الالكتروني للوزارة أصبح بإمكان المواطن استخراج البطاقة من صفيحة السوابق القضائية الخاصة به في وقت قياسي سواء كان داخل او خارج الوطن. و عن طريق الانترنيت أيضا ، يمكن لأي مواطن جزائري بغض النظر عن بلدية ميلاده طلب و تلقي شهادة الجنسية الجزائرية.

ويظهر استغلال قطاع العدل لتكنولوجيات الإعلام الآلي و الاتصال في خدمة التصحيح الالكتروني الأخطاء الواردة في السجلات المدنية للجزائريين المولودين و الموقيمين بالخارج مما يؤدي إلى ضمان تامين و سرية البيانات الشخصية للمستفيدين من هذا الإجراء و تفادي خطر تزوير الوثائق الرسمية او غير المشروع لها.

*خدمة البطاقة المهنية البيومترية حيث تجسد برنامج عصرنة القطاع من خلال تطبيق مشروع البطاقة المهنية البيومترية في مجال إدارة وتسير الموارد البشرية. تسمح هذه البطاقة للقضاة ومستخدمي القطاع العدالة من الاطلاع على مسارهم المهني ومعرفة المستجدات الواردة عليه بصفة أنية و الحصول على كافة الوثائق عن بعد في وقت قياسي مما يساهم في تحقيق الفعالية و النجاعة و الشفافية في إدارة

وتسيير الموارد البشرية[2]

فمن خلال هذا التطبيقات الخدمية استطال قطاع العدل في الجزائر لن يصبح من أهم القطاعات التي سارت في مواكبة التطور التكنولوجي بهدف عصرنة القطاع وتحسين الخدمة العمومية وتقريب العدالة من المواطن.

---

[1] د.مزيتي فاتح ، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ،مجلة بيليو فيليا لدراسات المكتبات والمتعاملات، العدد 4جامعة،جامعة عباس لغرور خنشلة ،2019، ص20.

[2] انظر الموقع الرسمي لوزارة العدل www.justice.dz

و بناءا على التجارب القطاعية سابقة الذكر يمكن القول أن الجزائر عرفت نوعا من الانفتاح على نموذج الإدارة الالكترونية، حيث ساهم تجسيدها في مكافحة الفساد الإداري من خلال ممارسة الكثير من المشكلات التي يسببها من وساطة و رشوة وروتينية وغيرها من الانحرافات الإدارية و الوظيفية والقانونية، كما أدى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في العمل الإداري على القضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة والتحول إلى النمط الالكتروني الذي يتميز بالمرونة و الديناميكية و الفعالية ، مما يسمح

بتوفير أنظمة جديدة و مستحدثة تسمح بتدفق أحسن المعلومات و مراقبة صارمة لجميع العمليات الإدارية ، بالإضافة إلى توفير الوقت و الجهد و الموارد و بالتالي القضاء على الفساد الإداري بكل مظاهره و نشر روح الديمقراطية الإدارية و تعزيز الشفافية و تحقيق العدالة.

المبحث الثاني: ميكانيزمات الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر

تسعى الحكومة إلى تطوير الأنظمة الإدارية عبر تقنيات جديدة ، فعالة و متكاملة و خدمات الكترونية من شأنها أن تعزز رضا المواطن على الدولة و محاربة السلوك الفاسد للموظفين العموميين ، و من بين الآليات التي تستخدمها الإدارة الالكترونية في تطبيقاتها لمحاربة الفساد الإداري :

الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني، في هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوميهما وأثرهما في مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول : الرقابة الالكترونية كآلية لمحاربة الفساد الإداري.

ساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الحكومي، من خلال تفعيل عمليات الرقابة الالكترونية، التي تعد كآلية في الرقابة من الفساد و مكافحته، و من خلال هذا المطلب سنعرض مفهوم الإدارة الالكترونية، و خصائصها ثم سنبرز أهميتها و أثرها في محاربة الفساد الإداري.

الفرع الأول : الرقابة الالكترونية .

وقد قام الكاتب و الباحثين بوضع مفاهيم و تعريف للرقابة الالكترونية من بينها نذكر ما يلي تعني الرقابة الالكترونية اعتماد النظام الرقابة على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية خاصة تقتصد في الوقت ، الجهد و التكلفة و تحقق نتائج أكثر دقة .

وتعرف أيضا بأنها الرقابة المبرمجة باستخدام المعايير والقواعد والإجراءات وضوابط نظام الرقابة، للتأكد من أن المنظمات بشكل عام التزمت بتطبيق هذه الضوابط ونفذتها بشكل صحيح لتحقيق أهدافها لاستراتيجية[1].

و تعتبر الرقابة الالكترونية بأنها الأكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة ، بتنفيذ أول بأول و بالوقت الحقيقي ، فالمعلومات التي تسجل فور التنفيذ تكون لدى المدير في الوقت نفسه مما يمكنه من معرفة المتغيرات قبل أو عند التنفيذ و الاطلاع بالتالي على جميع اتجاهات النشاط خارج السيطرة ، اتخاذ ما يلزم متن إجراءات التصحيح التي تصل في الوقت نفسه إلى المسئولين عن التنفيذ و بالتالي إلغاء الفجوة الزمنية و تحقيق الرقابة المستمرة [2] ، فهي تسمح بالرقابة الفورية و هي عملية متجددة و مستمرة تكشف عن لانحراف أول بأول .

وتعرف الرقابة في ظل الإدارة الإلكترونية بأنها: "رقابة فورية تعتمد على الشبكة الداخلية للمؤسسة، لتقلص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة تكشف عن الانحراف أولا بأول من خلال تدفق المعلومات والربط الشبكي بين المسيرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الإلكترونية على متابعة مختلف العمليات والأنشطة،) واتخاذ القرارات وتصحيح الأخطاء".[3]

و يرى الباحث إن الرقابة الالكترونية هي أسلوب متكامل لأتهته لأعمال الرقابة لغايات تدفق العمليات الإدارية الالكترونية و توثيقها وفق تطبيقات إلكترونية ممنهجة و تعني القدرة على استخدام الحاسوب لتأكد

[1] حسن عفيف المرايشي ، واقع نظام الرقابة الإدارية الالكترونية و سبل تطويره في وزارة الداخلية الفرنسية ، الشق المدني قطاع غزة ، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى ، 2015 ، ص41.

[2] حسن عفيف المرايشي، المرجع نفسه . ص40.

[3] Hassan.N.Rawash, Électronique managements contribution to the développement of managérial fonctions, Académique Research International, vol 5 (5), Septembre, 2014, p 220.

من صحة أداء الإعمال و الأنشطة من قبل المرؤوسين، وفقا للخطط و البرامج المحددة مسبقا بما يكفل تحقيق الأهداف بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة ، و من ثم تحديد الانحرافات عن الخطط الموضوعة ، للتمكن من اتخاذ الإجراءات العلاجية و التصحيحية .

و يشير مفهوم الرقابة الالكترونية إلى أنها " منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب و الاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات و الاتصالات في ممارسة هذه الوظيفة الأساسية الإدارية في منظمات عصر العولمة و التغيير المستمر "[1] .

من خلال التعريف السابقة نلخص أن الرقابة الالكترونية هي عملية متجددة و مستمرة و فورية، تعتمد على أدوات تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب و برامجه) ، مما يسمح برصد الانحرافات و تصحيحها بأقل جهد و وقت ممكن و بنتائج عالية الدقة.

الفرع الثاني: خصائص الرقابة الالكترونية.

لا شك أن الرقابة الالكترونية تحقق استخداما فعالا للأنظمة و شبكات المعلومات القائمة على الانترنت بكل ما يعنيه من فحص و تدقيق و متابعة آنية و شاملة، و هذا ما يمكن أن تحقق لها مزايا و خصائص كثيرة تميزها عن الرقابة التقليدية، و من أهمها ما يلي[2] :

_ تحقيق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لإجرائها في أوقات متباعدة وبشكل دوري.

_تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي (الآن) الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

_ الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية في الرقابة بسبب الرقابة المستمرة بدلا من الدورية.

[1] يسمان محمود عمير ، أثر الرقابة على العاملين في تحقيق الميزة الثقافية ، دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات الاردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة الطبقا ، الاردن ، 2015،ص29.

[2] محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ، ص167.

_أن الرقابة الالكترونية تتطلب بل وتحفز العلاقات القائمة على الثقة وهذا ما يقلل من الجهد الإداري المطلوب في الرقابة.

_ توسيع الرقابة إلى عملية الشراء، الموردين ، الشريكات المشتركة في شبكة الأعمال الخارجية ، الزبائن ، و بالتأكيد إلى العاملين عن بعد .

_ أن الرقابة الالكترونية تقلص مع الوقت من أهمية الرقابة القائمة على المداخلات أو العمليات أو الأنشطة لصالح التأكد المتزايد على النتائج ، فهي إذا أقرب إلى الرقابة بالنتائج _أن الرقابة الالكترونية تساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في الشركة الى مد كبير فهي نمط الرقابة الذي يمكن وصفه بنمط (الكل يعرف ماذا هناك) من أجل تحقيق مستلزمات الرقابة و الخدمات المفاجآت و الأزمات في أعمال الشركة

الفرع الثالث: أثر الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة تهدد الدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص نتيجة لارتفاع الرشوة ولاختلافات وغيرها، إضافة إلى غياب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مما يفسر الجهود المتواضعة المبذولة لذلك خاصة من حيث تطبيق العقوبات وسن قوانين ردعية.

وفي سبيل التحقيق من البيروقراطية والرشاوى والوساطة التي أثقلت كاهل المواطن البسيط، قامت الحكومة الجزائرية بتبني مشروع الجزائر الإلكترونية حيث تم رقمنة إدارتها وكانت الرقابة الإلكترونية إحدى ميكانيزمات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر.[1]

تستخدم الرقابة الإلكترونية مجموعة من التقنيات والآليات الجديدة التي تواكب التطور التكنولوجي وهي عبارة عن أنظمة رقابية إلكترونية من أهمها:

-شبكة الانترنيت والانترنيت.

[1] عماد علي سلامه الكساسبة ، اثر الرقابة الالكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن ، رسالة الماجيستير في الأعمال الالكترونية ، جامعة الشرق الأوسط ، جوان 2011 ، ص 25

- الرقابة على البريد الإلكتروني.

- الرقابة على الهواتف سواء الخطوط الأرضية أو الهواتف الخاصة.

- كاميرات المراقبة.

- أجهزة البصمة لتسجيل الحضور.

- أجهزة تتبع المكان وهي للمركبات وغيرها من التقنيات واستخدام هذه الأنشطة الرقابية يمنع السرقة داخل المؤسسات وسهل عليه تتبع تركات العمال داخل المنشآت، كما يمكن للمديرين مراقبة البريد الإلكتروني للموظفين ومراقبة استخدامهم لمختلف البرامج والشبكات وبالتالي التقليل من احتمالية قيامهم بممارسات تنطوي تحت غلاف الفساد الإداري.

وإن تطبيق نظام جهاز البصمة لتسهيل الحضور له دور في الحد من ظاهرة الفساد، فهو نظام يعزز التزام الموظف باحترام قواعد العمل وتأدية عمله بتفان.

بالإضافة إلى أن عمل الأجهزة الرقابية الالكترونية يسهل الربط بين المستويات التنظيمية و توفير قنا وات الاتصال ففعالة و سريعة حيث يعمل التنبيه الالكتروني على وجود انحرافات ما يؤدي إلى معالجة فورية و توفير الوقت و التكلفة ، مما يحد من انتشار الفساد الإداري و للرقابة الالكترونية دور في تقديم الخدمات بصيغة شفافة و نزيهة ، ضمن خلال أجهزتها يمكن مراقبة سير المعاملات الإدارية المطلوبة و توفير الشفافية في انجاز العمل الحكومي الإداري من توفير المعلومة المطلوبة عن بعد و بتالي تجنب الاتصال بين الموظف و المستفيد من الخدمة و تجنب صلات التأثير على الموظف الحكومي و مما يسمح بانجاز العمل بإتقان و دفيئة شفافة تقيم العدالة بين كافة متلقي الخدمة .

و نظرا لدقة الرقابة المباشرة و الفورية على أعمال الموظفين و إمكانية اكتشاف الخطأ الإداري، تتحقق الشفافية الإدارية و العدالة و تنقص حالات الفساد الإداري

و تأسيسا على ذألك فانه لاشك إن الرقابة الالكترونية تحقق استخداما فعالا لأنظمة شبكات المعلومات القائمة على الانترنت لكل ما يعنيه من فحص و تدقيق و متابعة آلية و شاملة لكل الأنشطة و العمليات

الإدارية لتحديد الانحرافات و النقائص و إعطاء التنبيه الكتروني بشأنها.[1] مما سبق يمكن القول أن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ساهم في بناء المؤسسات و ساعد في عمليات اتخاذ القرارات و أصبح من الضروري تطبيق الرقابة الالكترونية في الإدارات للحد من الفساد الإداري و المالي و تعزيز التوجه نحو النزاهة و الشفافية. فالرقابة الالكترونية من أهم وسائل الإدارة الحديثة في الرقابة التي تعتمد على أدوات تقنية المعلومات و تعمل بالتزامن مع تنفيذ أول بأول و بالوقت الحقيق مما يضمن تحقيق الأهداف دون هدم في المواد و الوقت و من خلالها يتم التأكد أن من كل شيء يسير وفق للخطط الموضوعية و التعليمات الصادرة و المبدأ المقررة و منع حدوث الأخطاء و الكشف عن نقاط الضعف و الخطأ لتصحيحها و منع تكرار حدوثها .

المطلب الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في الحد من ظاهرة الإفساد الإداري:

تهدف الاستعمال المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال ثورة في الوثائق وفي تداولها حيث أصبحت غير حسية، يمكن نسخها و تعديلها وتحويلها إلى مسافات هينة مع توفير خصائص الثقة والسرية في المعاملات وتبادل البيانات وإجراء العقود إلكترونيا ومن الوسائل الضرورية لإبرام وتنفيذ هذه المعاملات التوقيع الإلكتروني الذي لا يخرج من حيث المبدأ عن دور التوقيع اليدوي أو التقليدي على اعتبار أنه تعبيرا عن إرادة الشخص بالالتزام بمضمون المحرر الذي وقعه هذا الشخص ودليل على أصالة الوثيقة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التوقيع الإلكتروني ودوره في الحد من الفساد الإداري.

الفرع الأول: مفهوم التوقيع الالكتروني:

إن تعارف التوقيع الإلكتروني كثيرة ومرتبطة في أغلب الأحيان بميادين التشغيل أو بحرف معينة فعرفته لجنة الأمم المتحدة للحق التجاري الدولي على أنه " عبارة التوقيع الإلكتروني تدل معطيات على

[1] ا.هدار رانية ، **دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري** ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 09 ، جويلية 2016، ص 251

شكل إلكتروني موجودة داخل رسالة أو مرفقة أو مرتبطة منطقيا بالرسالة المذكورة، يمكن استعمالها للتعرف على الممضي في رسالة المعطيات وتبيان ما إذا كان موافقا على المعلومات التي تتضمنها [1]

وعرفه القانون الفيدرالي الأمريكي بشأن التجارة الإلكترونية بأنه" أصوات أو إشارات أو رموز أو أي إجراء آخر يتصل منطقيا ينظم معالجة المعلومات إلكترونيا ويقترن بتعاقد أو مستند أو محرر ويستخدمه الشخص قاصدا التوقيع على المحرر.[2]

وقد نص المشرع الجزائري في المادة 399 مكرر من القانون المدني على أنه" يفتح الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف و أوصاف وأقام أو أي علامات أو رموز وذات معنى مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها وكذا طرق إرسالها [3] وهي المادة 323 مكرر 01 " يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات

بالكتابة على الورق بشكل يشترط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون هذه ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها" [4]

ومقارنة مع التوقيع التقليدي، فإن التوقيع الالكتروني تميز عن التوقيع اليدوي في الجوانب التالية:

– فمن حيث الشكل: يقتصر التوقيع التقليدي على أشكال معدد كالإمضاء والختم وبصمة الأصبع، بينما التوقيع الإلكتروني فله طابع مميز يسمح بتميز صاحب التوقيع وتجديد هويته والتعبير عن رضا هذا الشخص بمضمون السند وموافقته عليه.

من حيث الوسيط أو الدعاية: حيث أن التوقيع التقليدي يرد على وسيط مادي وهو عبارة عن ورقة فأصبح يسمى بالتوقيع الورقي أما التوقيع الإلكتروني فيتم باستخدام وسائط إلكترونية كأجهزة

الحاسوب أو الإنترنيت أو غيرها.

---

[1] يوم دراسي حول الإدارة الإلكترونية، السياسة الوطنية في مجال تكنولوجيا الأعلام والاتصال لمجلس الأمة قصر زيغود يوسف، الجزائر، 27 أفريل 2010، ص 89 .

[2] واشي علال، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر كلية الحقوق عدد 01، 2007، ص 173

[3] قاشي علال، مرجع سابق، ص 174

[4] قاشي علال ،نفس المرجع، ص174

أما من حيث الوظيفة : فللتوقيع التقليدي وظيفتين وهما تمييز شخصية الموقع والتعبير عن إرادته بالالتزام بمضمون المحرر الذي ورد فيه والتوقيع الإلكتروني يتولى بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين، مهمة التوثيق وتأمين المحرر الإلكتروني من التعديل وسلامته.

ويتميز التوقيع الإلكتروني أيضا باستقلال الوحدانية، حيث يستحيل أن يمتلك شخصا ذات التوقيع الإلكتروني يستطيع أن يؤمن القدر ذاته من الثقة والأمان التي يؤسسها التوقيع اليدوي، بل إن التوقيع الإلكتروني يوفر إمكانية إنجاز المعاملات بشركة كبرى تفوق متطلبات التوقيع اليدوي فلأنه يتيح تنفيذ العملية عن بعد بدون الحضور الجسدي لشخص الموقع [1]

كما يتخذ التوقيع الالكتروني صورا مختلف لكل منها طبيعة و صيغة خاصة و من أهمها :[2]

التوقيع البيولوجي :و هو التوقيع الذي يحرر بخط اليد أي بخط يد الموقع و ينقل إلى جهاز الكمبيوتر بطريق و مباشرة أو بطرقة غير مباشرة و يستخدم في توقيع الرسائل عبر المراسلات البريدية و التعاملات عب الشبكة . . و يكون نقل التوقيع البيولوجي إما مباشر أو غير مباشر:

– النقل المباشر : هو حل التوقيع المحرر باليد أي كان شكله حسب الوصف عن طريق الكتابة مباشرة ليسجل بواسطة جهاز الحاسب عن طريق كميرا رقمية و عن طريق الكتابة عبر وسيط حساس و تتنوع الوسائط الحساسة التي تستخدم لنقل التوقيع البيولوجي إلى جهاز الحاسب الآلي .

– النقل الغير المباشر : هو نقل التوقيع المكتوب بخط صاحبه على الورق إلى جهاز الحاسب الآلي عن طريق المسح الضوئي فيما يعرف بالسكنار أو يتم النقل بواسطة الكاميرا الرقمية لتصويره و تسجيله إلى الجهاز الحاسب الآلي و عرضه على الشاشة ، و هذا النوع من التوقيعات يستخدم في البنوك حيث توضح نماذج توقيعات العملاء على الشاشة لتستخدم بالمقارنة و بمضاهاة بالتوقيع العميل إما الموظف .

[1] نادر شافي، **التوقيع الإلكتروني**، مجلة نن والقانون، العدد 249، التوقيع الرسمي للجيش اللبناني2009

[2] ا. د مصطفى يوسف الكافي ، مرجع سابق ، ص 371

ب- التوقيع البيومتري : يعرف هذا النوع بالتوقيع القياسي و هو استخدام إحدى خصائص الموقع (الإنسان) كقزحية العين أو بصمة الإصبع أو الصورة أو الدم كتوقيع الكتروني ، و هو توقيع فريد ما لم نسخ هذه الخاصية

المثال لهذا النوع من التوقيعات هو وضع يد الشخص أمام كاميرا جهاز الحاسب الآلي ليقرا من خلالها صفة دم الشخص و تكون ككلمة سر يفتح له الجهاز دون غره .

ج- التوقيع الرقمي : هذا التوقيع لا يكون منشؤه الإنسان واحد خصائصه لكنه يكون بالابتكار من عقل الإنسان و قد يكون حروف أو أرقام و حروف أو رموز ، يعين شخص معين يعرف بالموقع ، و ابسط أنواع التوقيعات الرمية هو :

التوقيع الذي يبتكره الشخص ككلمة السر إذا انه يبتكره بنفسه في تعاملاته عبر البريد الالكتروني و في المواقع الخاصة ، إما التوقيعات الرقمية المعقدة فهي تتم وفق منظومة خوارزمية معقدة تكون أكثر امن من التوقيعات البسيطة .

الفرع الثاني : دور التوقيع الالكتروني في الحد من الفساد الإداري :

التوقيع الالكتروني وسيلة تقنية فرضها التطور التكنولوجي لمواكبة التجارة الالكترونية و تداول السندات و إبرام العقود الالكترونية. و هو من التقنيات التي اعتمدتها الإدارة الالكترونية في تقديم خدماتها و تحسين جودتها و مواجهة الانحرافات و التزوير و بعض صور الفساد الإداري و ذلك من خلال قدرته على حفظ السرية و المعلومات و الرسائل المرسلة و عدم قدرت أي شخص أخر على الاطلاع أو تعديل أو تحريف الرسالة مما يكشف التحايل و التلاعب و يصعب التزوير و يقلل من الفساد .

- " و نظرا لما يحققه من أمان و ثقة بين المتعاملين الكترونيا خاصة عندما يكون دليلا قاطع على تحديد هوية الموقع و يحقق التقارب ما بين القانون و التكنولوجيا حيث يعزز الأمان المعاملات الإدارية القائمة على وسائل الكترونية ، مما يسهل عمل الإدارة الالكترونية ، فهو يعد من بين أهم الوسائل التقنية التي

تتناسب مع طبيعة العمل الإداري الالكتروني ، و يتمتع بكمية كاملة في الإثبات و هذا ما اجتمعت عليه تشريعات الدول ، حيث يمكن للقاضي أن يستدل به لحل النزاع الالكتروني المعروض عليه"[1]

و بما أن وظيفة التوقيع الالكتروني هي الاستثاق من مضمون المحرر الالكتروني فان استخدامه " يدعم التحول إلى عالم لا ورقي يؤمن فيه كل متعامل على أمواله و مصالحه ، كما أن التوسيع في استخدام التوقيع الالكتروني يرفع كفاءة العمل الإداري و يساعد على الارتقاء بمستوى أداء الخدمات الإدارية بما يتفق مع إيقاع العصر " [2]

كما تظهر أهمية التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري من خلال دوره في تحديد هوية الاطراف و تأكد من البيانات التي تم إرسالها بالفعل و لم يتم العبث بها من قبل أي شخص .فهو "حامي لكل المعلومات الخاصة بالشخص إضافة إلى انه يدين الشخص المستعمل للموقع و يعطي هوية رقمية خاصة به وحده دون غيره" .[3]

فاللجوء إلى التوقيع الالكتروني يساعد على توفير مستوى متقدم من الأمن والخصوصية لكسب ثقة الأطراف المعاملة الالكترونية ويعد حجة في يد الموقع من اجل إثبات المعاملة الالكترونية.
وأعطى التوقيع الالكتروني للمعاملين مع الإدارة الثقة والأمان والضمان بعدما كانت الأعمال والتصرفات الإدارية عن طريق التوقيع الالكتروني قابلة للتلاعب فيه و تغيرها من قبل الموظفين داخل الإدارة بسهولة كبيرة و صعوبة اكتشافها من طرف المسئولين مما ساعد على انتشار الفساد الإداري من مختلف أنواعه و تهرب المسئولين عنه من العقاب و تحمل مسؤوليتهم و بتالي انتشار الرشوة و التزوير في الوثائق الإدارية.

[1] ..سنقر عيشة ، "حصة التواقيع الالكترونية في الإثبات "، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 08 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2019 ، ص 35.

[2] مصطفى يوسف كافي ، مرجع سابق ، ص 333.

[3] بوزكري انتصار ، "دور التوقيع في تضخم ظاهرة الفساد"، مداخلة قدمت للمؤتمر الدولي العلمي الافتراضي حول ، مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية ، المركز الديمقراطي العربي ،ألمانيا ، أيام 04-05 2021،ص 208.

خلاصة الفصل:

في ختام الفصل نلخص إلى إن التحولات التكنولوجية والعلمية فرضت على الإدارة التكنولوجية أساليب و آليات تكنولوجية حديثة طبقتها في مختلف القطاعات بهد التخلص من الفساد الإداري و تعزيز الشفافية و النزاهة. وسعت إلى تطوير أنظمتها عبر تقنيات و خدمات الكترونية من شانها تقديم خدمات عمومية بشكل راقي و متطور و تبسيط الإجراءات من اجل التقرب للمواطن و في نفس الوقت تمنح الإدارة لنفسها الأدوات اللازمة لمحاربة مشاكل الفساد من خلال أنظمة الرقابة الالكترونية التي تراقب مختلف البيانات و التجاوزات الإدارية و تصحيحها ، بالإضافة إلى التوقيع الالكتروني الذي يعمل على ضمانات للحفاظ على خصوصيات المعاملات الإدارية .

خـــــاتمة

خـــاتمة

نلخص في نهاية بحثنا هذا المتعلق بدور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري في الجزائر إلى انه يجب على الدولة المتقدمة و الدول النامية و من بينها الجزائر أن تأخذ على سبيل الاعتبار التحول من الإدارة التقليدية إلى تطبيق الإدارة الالكترونية.

الإدارة الالكترونية أصبحت تمثل أداة عصرية تبنتها الدول في العديد من الاستخدامات لاسيما تطور خدماتها و إدارتها التقليدية إلى جانب توطيد العلاقة مع المواطن و تعزيز قدراتها في الحرب على الفساد الإداري و ذلك بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام الاتصال الحديثة التي تجعل الإدارة تتميز بالسرعة و المرونة و اختصار الجهد و الوقت و الموارد .

كما وصلنا في هذه الدراسة إلى أن الإدارة الالكترونية فقد ساهمة فالتخلص من المشاكل التي تواجه العمل الإداري التقليدي و نجحت إلى حد ما في محاربة التعقيدات التي سببها الفساد الإداري كالرشوة و الوساطة و المحسوبة و غيرها من الانحرافات الإدارية التي تقف عائق فتطور النظم الإدارية .

بالإضافة إلى أن الفساد الإداري هو ظاهرة مرضية تأخذ أشكالا عديدة كالرشوة و المحسوبية و المحاباة و و تشكل هذه الظاهرة تهديدا خطيرا لنظم الأجهزة الإدارية بسبب انتشار مظاهره و أساليبه السلبية بشكل واسع و مخيف في كل أجزائها ، و يرجع ذلك إلى جملة من الأساليب الأخلاقية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

لا يمكن للإدارة الالكترونية تأدية دورها في محاربة الفساد الإداري الا بتوفير متطلبات و هذا من خلال الدعم الحكومي ، و استحداث تشريعات تسهل عملية تطبيقها كآلية لمحاربة الفساد الإداري ، مع ضرورة توفير الإمكانيات التقنية و كذا المادية و أن كانت ضخمة إلا أن عائدات تطبيقها تستدعي هذه التضحية ، كما يتطلب الأمر من الإدارة إعادة النظر في الطرق التقليدية السائدة و جعلها تتناسب مع نموذج الإدارة الالكترونية ، و إعادة النظر في حقوق الموظفين و تطويرها بما يجعلهم في غنى عن اللجوء لأساليب الفساد الإداري.

خاتمة

ترجمت الحكومة الجزائرية جهودا على ارض الواقع من خلال العديد من التطبيقات ، لاسيما في الخدمات العمومية ، أين برزة الإدارة الالكترونية لتسهيل حياة المواطن و تقضي على مشاكل البيروقراطية و المحسوبية التي كان يتخبط فيها من جهة ، و تعزيز العلاقة بينه و بين الحكومة من جهة أخرى .

و على هذا الأساس تعمل الإدارة الالكترونية على تكريس الشفافية و المساءلة و تحقيق النزاهة من خلال استعمال آليات حديثة كالرقابة الالكترونية للكشف عن الانحرافات و التجاوزات و الممارسات الغير القانونية و بتالي رفع مستوى الأداء و تحقيق الدقة في الناتج .

بالإضافة إلى اعتماد التوقيع الالكتروني كأسلوب في محاربة الفساد الإداري و تحسين الخدمات العمومية لما يضنه من ثقة و أمان و ضمانات قانونية .

و لتفعل دور الإدارة الالكترونية في الجزائر لتخفيف من حدت الفساد الإداري ، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

– الانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة الالكترونية و أصبح ضروري نظرا لتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم .

– نشر الثقافة الالكترونية لدى المواطنين .

– تبسيط إجراءات العمل مما يتماشى مع تكنولوجيات الحديث من خلال القضاء على كافة التعاملات الورقية التي تتطلب وقت و تغيرها بالمعاملات الالكترونية الشبكية السريعة .

– جلب كفاءات بشرية متميزة فمجال الإدارة الالكترونية من مدربين و خبراء لتطوير البرامج و مواكبة مختلف التطورات التكنولوجية .

–التوعية لإزالة مخاوف الموظفين و كذي المواطنين من غموض الإدارة الالكترونية و ذلك من خلال الملتقيات و الندوات اللازمة لذلك.

– ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية الرقمنة و جعله جزءا مهما من مشروع الإدارة الالكترونية و الاستفادة من الخبرات التي يقدمها.

– العمل على توفير الانترنت بجودة عالية ، الجزائر مازالت تعاني من نقص كبير في جودة الشبكات و انتشارها .

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية

- ***الكتب***

1. محمود محمد معامرة، الفساد الإداري وعلاقته في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالفكر الإداري، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان الأردن، 2011.
2. مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية: إدارة بلا أوراق-إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان-، إدارة بلا تنظيمات جامدة، دار ومؤسسة سلان للطباعة والنشر، سوريا، 2011.
3. نجم أحمد، الفساد الإداري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2020.
4. محمد محمود المكاوي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر والقانون، 2011.
5. محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الميسرة، عمان الأردن، 2009.
6. نوارة العزاني، الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية، مطبوعات مكتبة الملك فهد السعودية، 2008.
7. ياسين، سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005.
8. الدكتور عصام أحمد البهج، الشفافية و آثارها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، إمام كلية الحقوق الإسكندرية.
9. خالد الحشاش، الاقتصاد المعرفي، الثورة المستدامة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر 2015.
10. خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية الإسكندرية، الدار الجامعية 2010 /ص51–52
11. سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري و المالي في العراق.
12. صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن، منصر الغالبية، مبادئ الإدارة و الأعمال، دار وائل للنشر و التوزيع، مكان الأردن، 2010.
13. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1994.
14. أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية أفاق الحاضر و تطلعات المستقبل، ط1، المكتبة العصرية للنشر، مصر 2004.
15. عصام عبد الفتاح مطر،الفساد الإداري ماهيته أسبابه ومظاهره الإسكندرية: دار الجامعة، 2005
16. قوقل محمود حسن، الحكومة العربية الإلكترونية، ندوة الحكومة الإلكترونية الواقع و التحديات، مسقط سلطة عمان، 2003.

قائمة المصادر والمراجع

- ***المجلات.***

1. نادر شافي، التوقيع الإلكتروني، مجلة من القانون، العدد 249، التوقيع الرسمي للجيش اللبناني، 2009.
2. نبيل بوفليح، سارة حريو، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمال، المجلد 04، العدد02، 2018.
3. مزيتي فاتح، مظاهر رقمنه مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضيين، مجلة بيليو ميليا لدراسات المكتبات والمتعاملات، العدد لجامعة عباس لغرور خنشلة، 2019.
4. فورناس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن، مجلة الاقتصاد، العدد15، المجلد02، جامعة الجيلاني بونعامة، 2010.
5. عبد الحليم بن مشري، عمر فرحاني، الفساد الإداري مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد04، العدد05، 2009.
6. نوفيل حديد، حنان كربيط، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تقييمية للخدمات الإلكترونية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المؤسسة العدد06، الجزائر، 2017.
7. هدار رانية، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد09، جويلية2016.
8. بوزيد السايح، سبل تعزيز المسائلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012.
9. واشي علال، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، جامعة الجزائر كلية الحقوق عدد 01.
10. إيططاحين غانية، الفساد الإداري الجزائر نموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 04، العدد 07، بدون سنة النشر.
11. بركنو نصيرة، ثابتي الحبيبي دور الحكومة في مكافحة الفساد الإداري: حالة الجزائر، مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد، المجلة 01، العدد 02، 2019.
12. أحمد درويش الشفافية و النزاهة حلمنا القادم، نشرية تكنولوجيا الإدارة، العدد 8، فيفري – مارس 2007 وزارة الدولة للتنمية الإدارية 'مصر.
13. راضية بوزيان، "ظاهرة الفساد الاداري في المجتمع العربي : الجزائر نموذج"، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 40 ، 2009
14. فريدة صالح،قضايا الفساد الإداري في الصحافة العراقية،مجلة آداب الفراهيدي، العد 2010، ص 437
15. محمد بن عزو، الفساد الإداري والاقتصادي)آثاره وآليات مكافحته ، 2016، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد . 07

16. قويدر بورقبة،رحمة مجدة حصباية،دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية في منظمات الاعمال،جامعة زيان عاشور بالجلفة(الجزائر)،2020،الصفحة 08.
17. ياسمين بغريش، "الإدارة الإلكترونية بين الدوافع و الأهداف"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 13 ، 2017
18. عبد الكريم الدعيس، ناصر على محسن، "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية و العلوم التربوية، العدد 08 ، 2018 .
19. آدم نوح، مفهوم الفساد الإداري ومعياره في التشريع الإسلامي،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد 04 ،2005 .
20. قاسم نايف علوان،تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007
21. عبد الحفيظ مسكين ، دروس في مقياس الفساد و اخلاقيات العمل ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2016

- ***المؤتمرات***

1. قصر زيغود يوسف، يوم دراسي حول الإدارة الإلكترونية، السياسة الوطنية في كجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لمجلس الأمة، الجزائر، 27أفريل 2010.
2. محمد متولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من 24–26أفريل 2003.
3. بوزكري انتصار، دور التوقيع في تضخم ظاهرة الفساد، مداخلة قدمت للمؤتمر الدولي العلمي الافتراضي حوائل، مكافحة الفساد في البيئة الإلكترونيك، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، أيام 04–05 2015.
4. حسين بن محمد، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، ط 1، المؤتمر الدولي للتنمية، قاعة الملك فيصل، 2009.

- *الأطروحات والرسائل الجامعية*

قائمة المصادر والمراجع

1. لمياء حزار، الحكومة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون تخصص قانون إداري وإدارة عامة، 2018/2017.
2. فاطمة بن ناصر بن أحمد البخاري، واقع ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز دراسة الطلبيات بجامعة حمد بن سعود الاسلامية، بحث تكميلي مقدم لقسم التربية بكلية العلوم الاجتماعية لنيل درجة الماجيستر في التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 2011.
3. عماد علي سلامة، أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الاسلامية العاملو في الأردن، رسالة الماجيستر في الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، جوان 2014.
4. بسمان محمود عسير، أثر الرقابة على المعايير في تحقيق السيرة الثقافية، دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات الأردينية، رسالة ماجيستر، جامعة الطبقا، الأردن، 2015.
5. أبو معايض و يحي محمد، الحكومة الإلكترونية في المؤسسات العامة، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، 2004.
6. جيلالي بوزكري، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع و أفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.
7. حسن عفيف المرايشي، واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية و سبل تطويره في وزارة الداخلية الفرنسية، الشق المدني، قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2015.
8. رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
9. بدر بن محمد المالك، الأبعاد الإدارية و الأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في المصارف السعودية، رسالة ماجيستر في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2007.

- ***محاضرات***

1. فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020/2019.

مواقع التواصل الاجتماعي

1- .موقع وزارة البريد و المواصلات

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 2018-04، المؤرخ في 10 ماي 2018 ، المتضمنة تحديد قواعد المتعلقة وزارة البريد و المواصلاتّ ،" إصلاح تطوير قطاع الاتصالات في الجزائر"، ص26

- ***الجرائد الرسمية:***

1. الجريدة الرسمية رقم 04 الصادرة في 27 جانفي 2008 ص.
2. الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادر في 08 أوت 2010.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000 المحدد للقواعد المتعلقة بالبريد و المواصلات، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادر في 06 أوت 2000.
4. المادة 05 من المرسوم التنفيذي 04 -333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، الجريدة الرسمية 67، الصادرة في 2004/10/24.
5. المادة الأولى للقانون رقم 03/15 المؤرخ في 2015/02/01 و المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06، صادر في 2015/02/10.
6. الموقع الرسمي لوزارة العدل www. Justice. DZ

-المراجع الأجنبية

1- -Hassan.N.Rawash, Électronique managements contribution to the développement of managérial fonctions, Académique Research International, vol 5 (5), Septembre, 2014..

2- - Isabelle ADAM, Mihaly FAZEKA, "Are emerging technologies helping win the fight against corruption in developing countries?", Pathways for Prosperity Commission Background Paper Series, Issue 21, Oxford, United Kingdom, 2018,

3- -Paul G NIXON, Vassiliki N KOUTRAKOU, "E-government in Europe", Routledge, 2007,

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
مقدمة	5 – 2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	7
المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية	7
المطب الأول: مفهوم ونشأة الإدارة الالكترونية	8
الفرع الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية	8
الفرع الثاني: نشأة الإدارة الالكترونية	10
المطلب الثاني: عناصر وخصائص الإدارة الالكترونية	11
الفرع الأول: عناصر الإدارة الالكترونية	11
الفرع الثاني: خصائص الإدارة الالكترونية	12
المطلب الثالث: أهداف ووظائف الإدارة الالكترونية	13
الفرع الأول: أهداف الإدارة الالكترونية	13
الفرع الثاني: وظائف الإدارة الالكترونية	15
المطلب الرابع: الانتقال إلى الإدارة الالكترونية.	18
الفرع الأول: دوافع التحول للإدارة الإلكترونية	18
الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الالكترونية:	20
المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري	22
المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري و أنواعه	22
الفرع الأول : مفهوم الفساد الإداري	22
الفرع الثاني : أنواع الفساد الإداري	25
المطلب الثاني: مظاهر و أسباب الفساد الإداري	26
الفرع الأول : مظاهر الفساد الإداري	26

قائمة المحتويات

الفرع الثاني : أسباب الفساد الإداري	**28**
المطلب الثالث : اثار الفساد الإداري	**30**
الفصل الثاني : الإدارة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري	**34**
المبحث الأول : الخدمات الالكترونية كإستراتيجية في مكافحة الفساد الإداري	**34**
المطلب الأول : مفهوم الخدمات الالكترونية	**34**
المطلب الثاني : دور الخدمات الالكترونية في محاربة الفساد الإداري	**36**
المبحث الثاني : ميكانيزمات الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر	**47**
المطلب الأول : الرقابة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري	**47**
الفرع الأول : مفهوم الرقابة الالكترونية	**48**
الفرع الثاني خصائص الرقابة الالكترونية	**49**
الفرع الثالث : اثر الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري	**50**
المطلب الثاني : دور التوقيع الالكتروني في الحد من الفساد الإداري	**52**
الفرع الأول : مفهوم التوقيع الالكتروني	**52**
الفرع الثاني : دور التوقيع الالكتروني في الحد من الفساد الإداري	**55**
الخاتمة	**61 - 59**
قائمة المصادر و المراجع	**68 - 63**
فهرس الموضوع	**71 – 70**
الملخص	**72**

ملخص:

تعتبر الإدارة الالكترونية أسلوبا إداريا حديثا يتماشى مع التطوير التكنولوجي ، و قف حقق تطبيقها في العمل الإداري أهمية كبيرة في ما يخص نجاعة التسيير الإداري و مكافحة الفساد الإداري ، و ذالك خلال استعمال الوسائل التكنولوجيا الحديثة ، و أدى التحول من النمط التقليدي البيروقراطي إلى النمط الالكتروني إلى تقديم الخدمات العامة بجودة و مرونة و الفعالية لما توفر من وقت و جهد و تكلفة من جهة و تكريس الشفافية و العدالة و النزاهة و القضاء على الفساد الذي تعاني منه الإدارات من جهة أخرى ، وكانت الرقابة الالكترونية و التوقيع الالكتروني إحدى ميكانيزمات الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

Summary:

Electronic management is a modern administrative method in line with technological development, and its application in administrative work has achieved great importance in terms of the efficiency of administrative management and the fight against administrative corruption, through the use of modern technology means, and the shift from the traditional bureaucratic style to the electronic style to Providing public services with quality, flexibility and effectiveness due to the saving of time, effort and cost on the one hand and the dedication of transparency, justice and integrity and the elimination of corruption that administrations suffer from on the other hand, and electronic control and electronic signature were one of the mechanisms of electronic management in the fight against corruption administration in Algeria.